

الفصل الخامس

التخطيط الكيفي للتعليم الإلزامي خلال الفترة

من ١٩٨٢-١٩٩٢

(فترة التخطيط طويل المدى)

الفصل الخامس

التخطيط الكيفي للتعليم الإلزامي خلال الفترة من ١٩٨٢-١٩٩٢

(فترة التخطيط طويل المدى)

بعد ظهور الآثار السلبية للتخطيط قصير المدى وافتقاد الرؤية التنموية اجتمع المؤتمر الاقتصادي في فبراير ١٩٨٢ وناقش مجموعة بدائل وتوجهات تنموية استقر على بديل واحد منها وهو العودة لأسلوب التخطيط القومي الشامل باعتباره أكثر الأساليب فاعلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وقد أسفر هذا الاجتماع عن البدء في تنفيذ خطة تنمية طويلة الأجل تبدأ من عام ٨٢ حتى عام ٢٠٠٢ (١).

وكانت أهم أهدافها هو " ترسيخ ودعم القدرة الذاتية للاقتصاد القومي ودعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية لرفع طاقة الاستيعاب للاقتصاد القومي مع التركيز على التوازن السكاني" (٢) وعلى هذا فقد صدرت الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦ والتي أعقبها الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١.

أولاً: الخطة الخمسية الأولى للتنمية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ :

هذه الخطة هي أول خطة خمسية تكتمل تخطيطاً وتنفيذاً بعد خطة ٦٠-١٩٦٥، حيث اقتصر الأمر قبل هذه الخطة على التخطيط قصير المدى مما نتج عنه إختلالات داخلية وخارجية (٣)، كما أن الخطط السابقة للتنمية كانت تصدر من وزارة التخطيط ولكنها في هذه الخطة صدرت من وزارة التخطيط والتعاون الدولي وهذا معناه أن خطط التنمية في مصر قد بدأت في الاعتماد على التعاون الدولي ، مما اثر على خطط التعليم التي قسمت استثمارات الوزارة في الخطة الخمسية للمشروعات التعليمية ومشروعات المباني إلى استثمارات بالنقد الأجنبي (حر - تسهيلات) واستثمارات بالنقد المحلي .

أهم المبادئ التي استندت عليها خطة التعليم في إطار خطة التنمية طويلة المدى:

١- تحقيق التفاعل بين خطط التعليم والتدريب وخطة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال صياغة سياسة قومية للتعليم تحافظ على الشخصية القومية في إطار إعادة صياغة الحياة الاجتماعية ، عن طريق ربط التعليم بسياسة اجتماعية قومية طويلة الأجل تستند إلى القيم الدينية والمبادئ الأخلاقية القومية.

٢- تخطيط تنمية الموارد البشرية الذي أصبح يحتل أهمية محورية في تخطيط عملية التطور الحضاري للمجتمع ، ويشكل عاملاً أساسياً لخلق الظروف المثلى لتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر للاقتصاد القومي وذلك عن طريق:

معهد التخطيط القومي: احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصري من نماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج

اقتصادي قومي للتخطيط التأشيرى.، مرجع سابق، ص ٦٨

٢- ج.م.ع ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الاول ١٩٨٨/٨٧ ، القاهرة ، مايو ١٩٨٧ ، المقدمة

٣- المرجع السابق المقدمة

- أ- تحقيق التوازن بين التعليم في الريف والحضر .
 ب- وضع خريطة للأولويات التعليمية بين الفئات التي تفتقر إلى التعليم .
 ج - توفير الاعتمادات المالية المناسبة.
 د- العمل على علاج الاختلال في هيكل القوى العاملة بسبب الهجرة الداخلية والخارجية عن طريق ربط أنواع ومراحل معينة للتعليم بالبيئة لتوفير القوى العاملة التي يمكن أن تحل محل القوى العاملة المهاجرة^(١)

أهم الوسائل التي أقرتها الخطة لتحقيق هذه المبادئ :

- ١- التوسع في التعليم الابتدائي بما يتناسب مع زيادة السكان ، على أن يصاحب هذا التوسع برنامج شامل يستهدف تحسين الأوضاع القائمة من خلال:
- زيادة عدد المدارس والفصول الدراسية لتخفيض كثافة الفصول وإلغاء نظام الفترات والاهتمام بنأيتها وتجهيزها.
 - تطوير المقررات والكتب وأساليب التدريس بحيث تتفق مع ظروف البيئة مع توفير سبل الرعاية اللازمة للمتخلفين دراسيا والمعوقين.
 - الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والرياضية والصحية للتلاميذ وخاصة في المحافظات النائية.
 - أن تكون الدراسة في الصفوف الأولى على أساس مراعاة طبيعة الطفل وميله للنشاط الحسي والحركي على أساس التعرف على ما يحيط به وعلى نفسه.
 - تدعيم الترابط بين المواد الأكاديمية والمجالات العملية بحيث يتم الترابط بينهما عن طريق دراسة كافة التطبيقات لكل النظريات.
 - الاهتمام بتدريب الطفل على الفهم والتفكير والابتكار وإكسابه المهارات الأساسية وتشجيع إجراء البحوث

جدول (٢٣)

تقديرات الخطة للحلقة الأولى خلال الفترة من ٨٢-١٩٨٧

| سنة | ملزمون | مستجدون | نسبة | مدارس | فصول | مقيدون |
|-------|---------|---------|-------|-------|--------|---------|
| ٨٢/٨١ | ١١١٤٠٠٠ | ٩٤٨٩٠٠٠ | %٨٥,٢ | ١١٢٠١ | ١١٢٠٠٤ | ٤٥٤٠٤٠٠ |
| ٨٣/٨٢ | ١١٤٣٠٠٠ | ١٠٢١٠٠٠ | %٨٩,٣ | ١١٣٨٧ | ١١٥٧٠٤ | ٤٧٤٠٧٠٠ |
| ٨٤/٨٣ | ١١٧٥٠٠٠ | ١٠٦٩٢٠٠ | %٩١ | ١١٥٧٠ | ١١٩٣٦٤ | ٤٩٧٨٠٠٠ |
| ٨٥/٨٤ | ١٢٠٥٠٠٠ | ١١١٤٦٠٠ | %٩٢,٥ | ١١٩٠٠ | ١٢٤٨١١ | ٥٢٤٣٧٠٠ |
| ٨٦/٨٥ | ١٢٣٥٠٠٠ | ١١٦٠٩٠٠ | %٩٤ | ١٢٢٢٠ | ١٣٠٠٩٦ | ٥٥٤٢١٠٠ |
| ٨٧/٨٦ | ١٢٦٧٠٠٠ | ١٢١٦٣٠٠ | %٩٦ | ١٢٥٩٠ | ١٣٦٤٣١ | ٥٨٤٤٠٠٠ |

- ٢- التوسع في التعليم الإعدادي بحيث يتم توفير أماكن لجميع الناجحين في الحلقة الابتدائية في ظل التعليم الأساسي ويتطلب ذلك الجمع بين الدراسات النظرية والعملية بحيث يمكن للطالب أن يمارس الحياة العملية بعد الانتهاء من الدراسة أو يتمكن من الالتحاق بالمرحلة التعليمية التالية "وخاصة الثانوي الفني" (٢)

^١ - ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : الخطة الخمسية للتربية والتعليم من عام ٨٢/٨٣-١٩٨٧/٨٦ ، القاهرة

، فبراير ، صص ١، ٢٠٢، ١٢٠

^٢ - المرجع السابق ، صص ٣٢-٣٥

جدول (٢٤)

تقديرات الخطة للحلقة الثانية من التعليم الأساسي خلال ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦

| السنة | ناجح بالصف ٦ | مقبولين صف أول | نسبه | مدارس | فصول | المقيدون | كثافة فصل |
|-------|--------------|----------------|------|-------|-------|----------|-----------|
| ٨١/٨٢ | ٥٦٨٨٠٠ | ٥٥٧٠٠٠ | ٩٧,٨ | ٢٤٥٩ | ٣٧٩١٧ | ١٥٦٠١٠٠ | ٤١ |
| ٨٢/٨٣ | ٦١٢٤٠٠ | ٦١٢٤٠٠ | ١٠٠ | ٢٥٤٤ | ٤٠٥٧٦ | ١٧٥٤٠٠٠ | ٤٣ |
| ٨٣/٨٤ | ٦٤٩٣٠٠ | ٦٤٩٣٠٠ | ١٠٠ | ٢٦٦٤ | ٤٤٥٧٦ | ١٩٣٤٥٠٠ | ٤٣,٥ |
| ٨٤/٨٥ | ٦٧١٠٠٠ | ٦٧١٠٠٠ | ١٠٠ | ٢٨٠٤ | ٤٩٢٧٦ | ٢٠٧٠٨٠٠ | ٤٢ |
| ٨٥/٨٦ | ٧١٢٤٠٠ | ٧٢١٤٠٠ | ١٠٠ | ٢٩١٤ | ٥٣٥٧٦ | ٢٢٤٣٩٠٠ | ٤٢ |
| ٨٦/٨٧ | ٧٢١٠٠٠ | ٧٢١٠٠٠ | ١٠٠ | ٣٠٣٤ | ٥٧٥٧٦ | ٢٣٤٦٣٠٠ | ٤٠,٥ |

ووضعت الخطة عدة برامج لتطوير التعليم الإلزامي في إطار المبادئ والأسس التي قامت عليها وهي :

أولاً:- برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه:

أ- التوسع في تربية الأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي وذلك بهدف توفير فرص تربوية متزايدة.

ب- إنماء التعليم الأساسي للأطفال بين السادسة والخامسة عشرة عن طريق:

- التطوير الفوري للمناهج الحالية وتحويل التعليم الابتدائي والإعدادي القائم إلى نمط التعليم الأساسي.
- دعم دور المحليات في الربط بين دارسى التعليم الأساسي وبين المؤسسات والهيئات في البيئة المحلية.

ثانياً:- برامج تطوير الرعاية التربوية والتعليمية:

١- الرعاية التربوية للطلاب بترسيخ القيم الدينية والخلقية وتأسيس الديمقراطية في نفوس الناشئة وتوفير خدمات التغذية والرعاية الصحية والتوجيه المهني والتربوي والإرشاد النفسي والأنشطة التربوية مع الارتقاء بمستواها.

٢- رعاية المعوقين والمتفوقين بهدف توفير الظروف والإمكانات المناسبة لهم والتوسع في استيعابهم ودعم الخدمات التي تقدم لهم وذلك عن طريق:-

- تقديم مجموعة من برامج الخدمات التعليمية والاجتماعية والنفسية والإرشادية.
- تخطيط البرامج التعليمية للمعوقين على أسس نفسية لإشباع حاجاتهم إلى الشعور بالأمن والنقبل والحب بالإضافة إلى تدريبهم على المهارات الاجتماعية والمهنية اللازمة حتى تتهيأ لهم حياة أفضل.

٣- تطوير أساليب ونظم التقويم والامتحانات بحيث تتعدى مجرد مقياس التحصيل لتكون مقياساً حقيقياً لمختلف قدرات الطلبة.

٤- الارتقاء بمستوى كفاءة النظام التعليمي من خلال تحسين معدلات التدفق الطلابي وتقويم التعليم الخاص والعمل على النهوض بمستواه.

ثالثاً : برامج إعداد وتدريب المعلم:

١- إعداد معلمات وقيادات دور الحضانه ورياض الأطفال.

٢- إنشاء شعب لإعداد معلم التعليم الأساسي في كليات التربية.

٣- تطوير مناهج دور المعلمين والمعلمات.

- ٤- ربط دور المعلمين الحالية بكليات التربية إلي أن يتم تحويل هذه الدور إلي شعب في كليات التربية.
- ٥- البدء بتطبيق مشروع رفع مستوى تأهيل المعلمين الحاليين بالتعليم الابتدائي إلي المستوى الجامعي.

رابعاً : برامج الإنشاءات والتجهيزات والوسائل التعليمية:

- ١- إحلال مبان جديدة بدلا من المباني غير الصالحة مع الأخذ بنظام الفترة الواحدة في جميع مراحل التعليم ونوعياته.
- ٢- إنشاء مبان لمقابلة التوسع في التعليم الأساسي والثانوي العام أتنفى ودور المعلمين.
- ٣- تطوير الوسائل التعليمية والتجهيزات.
- ٤- صيانة المباني المدرسية وتجديدها.

خامساً- مجموعة برامج تطوير الإدارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل:

- ١- تطوير الإدارة التربوية المركزية واللامركزية بهدف رفع كفاءة العمل الإداري والتربوي عن طريق:
- إعداد وتدريب القيادات اللازمة للقيام بالمهام الجديدة للإدارة التعليمية.
 - تطوير أساليب العمل و تقنياته.
 - تأصيل عنصر الديمقراطية والمشاركة في الإدارة التعليمية.

٢- إنشاء نظام معلومات يسمح بتدفق البيانات من مراكز أداء الخدمة ومواقع التنفيذ على مختلف المستويات إلى الأجهزة الفنية المختصة بالتخطيط والمتابعة ، وكذلك بناء شبكة من قنوات الاتصال بين مراكز الأداء والتنفيذ للخدمات التعليمية في مختلف أنحاء الجمهورية من ناحية وبين وزارة التربية والتعليم من ناحية أخرى.

٣- تطوير أجهزة البحث والتجديد التربوي وذلك عن طريق:

- * تطوير المركز القومي للبحوث التربوية وأجهزته المساعدة.
- * دعم أجهزة التخطيط والتوثيق والإحصاء التربوي.
- * دعم أجهزة التدريب والخدمات.

-تمويل التعليم بتوفير وزيادة الموارد المالية اللازمة للتعليم على أساس المعدلات الضرورية لمختلف نواحي العملية التعليمية من مرتبات وخدمات ومستلزمات واستثمارات مع ترشيد الإنفاق على التعليم وتنمية العائد منه ودعم الجهود الذاتية. (١)

جدول (٢٥)

إجمالي استثمارات الخطة الخمسية ٨٢-١٩٨٧

| المرحلة المشروع | الابتدائي | مدارس لغات حضانة+ابتدائي | الإعدادي | ثانوي عام | ثانوي صناعي |
|--------------------|-------------|-----------------------------|------------|------------|--------------|
| تجهيزات | ٢٦٨٨١٦٠٠ | ١٣٧,٧٠٠ | ٢٥٦٧,٥٠٠ | ٣٥٥٥,٠٠٠ | ٩٣١٣٦,٠٠٠ |
| مستلزمات | ٤٧٣٧٤٠٠ | ٨٥,٢٠٠ | ٩٦٧٥٥٠٠ | ١٤٥٤٢,٠٠٠ | ٣٤٢٧,٠٠٠ |
| جلة | ٣١٦١٩,٠٠٠ | ٢٢٢,٩٠٠,٠٠٠ | ٣٥٣٤٦,٠٠٠ | ٥٠٠,٩٢,٠٠٠ | ١٢٧٤,٠٦٠,٠٠٠ |
| مباني | ٢٣٦,٩٠٠,٠٠٠ | ١٥٠,٣,٥٠٠ | ١٥٨٧٥,٠٠٠ | ٣٩٣٤,٠٠٠ | ٦٥٢٢٨,٠٠٠ |
| أراضي | ٦٠,٤٥,٠٠٠ | - | ٣٨٢,٠٠٠ | ٦٩٣,٠٠٠ | ١٠,٢٨,٠٠٠ |
| جلة | ٢٩٦٥٤,٠٠٠ | ١,٥٠٣,٥٠٠ | ١٩٦٩٥,٠٠٠ | ٤٦٢٧,٠٠٠ | ٧٥٥٠,٨٠٠ |
| جلة استثمار | ٣٢٨١٥٩,٠٠٠ | ١,٧٢٦,٤٠٠ | ٢٣٢٢٩٦,٠٠٠ | ٥١٢٧٩٢,٠٠٠ | ١١٠,٤٦٩٦,٠٠٠ |
| النسبة * | ٣٧,٢٩ | ٠,٢٠ | ٢٦,٤٠ | ٥,٨٣ | ١٢,٥٥ |

*نسبة إجمالي استثمارات المرحلة لإجمالي استثمارات الخطة ويبلغ ٨٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه

ويلاحظ في الجدول أن الخطة قد وجهت حوالي ٦٤ ٪ من إجمالي الاستثمارات للمرحلة للتعليم الأساسي ، منها ٣,٣٧ ٪ للمرحلة الابتدائية التي خصص منها ١٠ ٪ للتجهيزات والمستلزمات ، ٥,٨٠ ٪ للأبنية ، أما المرحلة الإعدادية فقد خصصت لها الخطة ٤,٢٦ ٪ من إجمالي الاستثمارات تم تقسيمها كما يلي ١٥ ٪ للتجهيزات والمستلزمات و ٨٥ ٪ للأبنية .
ومما سبق يتضح أن الخطة قد وجهت النسبة الأكبر من لاستثمارات المخصصة للتعليم الأساسي للأبنية المدرسية وكان ذلك على حساب التجهيزات والمستلزمات المتمثلة في الأثاث ومستلزمات الورش والوسائل التعليمية .. الخ

الجوانب الإيجابية المطورة لكيف التعليم الإلزامي في الخطة.

أولاً : شمول الخطة و ترجمة أهداف التعليم إلى برامج واستراتيجيات قابلة للتنفيذ

عادة ما تبدأ الخطط بالمشكلات التي يعاني منها التعليم ووسائل مواجهة هذه المشكلات ، ولكن خطة (٨٢-٨٧) بالإضافة إلى ذلك وضعت عدة استراتيجيات للتطوير وحددت ملامح هذه الاستراتيجيات في صورة خطط وبرامج واضحة أثبتت فيها الخطة أن أهداف التعليم قابلة للتحقيق ، وهذا لم يكن واضحاً في الخطط التعليمية السابقة حيث يمكن القول أنها كانت هلامية ليس لها ملامح كما أنها كانت تتسم بالجزئية من حيث الاهتمام بكل عنصر من عناصر التعليم على حده ، وهذه البرامج بالصورة التي وضعت عليها تبين إلى أي مدى كانت الخطة تحرص على شمول التطوير و التحكم في عناصر كيف المختلفة وهذه من أهم أهداف التخطيط الكيفي.

ثانياً : الاعتماد على أسلوب الخريطة المدرسية في التخطيط:

بدأت الوزارة في الاعتماد على أسلوب الخريطة المدرسية وهي تتناول أمرين:-

- ١- رسم خريطة تمثل واقع الخدمة التعليمية : ويتم فيها تحديد حجم ونوع هذه الخدمة وتوزيعها وبيان مدارسها وأعداد فصول و التلاميذ بكل مدرسة ، أيضاً المسافات بين المدارس وبين القرى حتى يمكن الكشف عن إيجابيات وسلبيات هذا التوزيع .
- ٢- توقعات الخطة المستقبلية للتوسع في الخدمة التعليمية على الخرائط المعدة لتوضح أولويات التنفيذ في المستقبل خاصة في المناطق المحرومة.

وقد تم تنفيذ هذا المشروع في عشرة محافظات خلال عامي ٨٢/٨١-٨٢/٨٢. وتعتبر الخريطة المدرسية خطة مصغرة للتطوير التربوي على المستوى الإقليمي^(١) وترجع أهمية الخريطة المدرسية في التخطيط الكيفي إلى:

- أ- حسن توزيع الموارد .
 ب- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وتشمل توزيع فرص الاختيار (في الفروع والمواد) أمام الطلاب وتضييق الفجوة بين الإمكانيات المتاحة في المدن وتلك المتاحة في الريف وبين المناطق الميسورة والمناطق المحرومة في المدن.
 ج- تحسين نوعية الخدمة التربوية المقدمة للجمهور ، حيث أنها أداة صالحة لتنفيذ اللامركزية ووسيلة لإشراك أهل البيئة المحلية في عملية التخطيط التربوي في إطار متكامل للتخطيط الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي^(٢)

ثالثاً:- الاعتماد على التطوير المؤسسي في تطوير التعليم :

وكان ذلك من خلال مجموعة برامج تطوير الإدارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل ، بالإضافة إلى تشكيل المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ومجالسه النوعية التي تختص كل واحدة منها بمرحلة أو نوعية من نوعيات التعليم قبل الجامعي ويختص المجلس بالتخطيط لتعليم قبل الجامعي ورسم خطته وبرامجه ، وبدراسة كل ما يعرضه وزير التعليم خاصة بالسياسة العامة للتعليم مع متابعة وتقييم تنفيذ السياسات العامة لتطوير وتحديث التعليم ، ورسم السياسة العامة للكتب المدرسية ، هذا بالإضافة إلى الموافقة على مدة السنة الدراسية وعدد الدروس الأسبوعية في كل مرحلة ، وصف وإقرار المناهج ، وكثافات الفصول ، ونظم التقييم والامتحانات^(٣). وهذا يوضح أن السياسات في مصر قد انتهت إلى ضرورة الحوار والمشاركة في وضع السياسة والتخطيط للتعليم سواء للمتخصصين أو الجهات المستفيدة من التعليم وهذه الخطوة كانت ضرورية لتخطيط كيف التعليم .

حيث أن تقدم التربية على الصعيد الكيفي يقتضي مشاركة أكبر من الأساتذة الموجودين في قاعات الدراسة وأيضاً ما يطلق عليهم المستفيدون من التربية (الآباء، التلاميذ، الأوساط المهنية الإقليمية ..) حيث أن مخرجات التعليم الجيد لا تستند إلى معيار واحد وهو سعة المعارف بل وتستند أيضاً على مدى مطابقة المخرجات لتوقعات المستفيدين^(٤).

رابعاً: التخطيط للتوسع في تربية طفل ما قبل المدرسة

بدأت خطة برامج تطوير التعليم بمجموعه برامج لتطوير بنية التعليم ومحتواه وكانت أول خطوة أقرتها الخطة للتطوير هي التوسع في تربية الأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي وذلك بهدف توفير فرص تربوية متزايدة لهم. وكان ذلك عن طريق:

^١ - جايمس ماك كيب : الخريطة المدرسية في اسلوب التخطيط الاقليمي للتربية ، التربية الجديدة، ع ٥٤، ص ٢،

بيروت، مكتب اليونسكو الاقليمي ، ص ٤٥

^٢ - المرجع السابق ، صص ٦٢-٦٣

^٣ - ج.م.ع ، رئاسة الجمهورية : قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المجلس

الاعلى للتعليم قبل الجامعي ، القاهرة ، مادة (٢)

^٤ - آلان بينيامي : ما الدروس التي تقدمها استراتيجيات المنشآت الاقتصادية للتخطيط التربوي ، مستقبلات (٧٠)

، مج ١٩، ع ٢٤، القاهرة مركز مطبوعات اليونسكو ، ١٩٨٩، ص ٢٨٠،

- أ- تطوير برامج ومناهج أنشطة رياض الأطفال.
 ب- إنشاء عدد متزايد من رياض الأطفال.
 ت- إعداد المعلمات وتنظيم الأشراف والتوجيه في مدارس الحضانة ورياض الأطفال.

وهذا البرنامج من أهم وسائل تحسين كيف التعليم في المراحل التالية وقد انتبعت إليه الخطة السابقة ولكنها اكتفت بالإشارة إليه وضرورته دون أن توضح الوسائل التي تضمن تحقيقه .

و اتخذت الخطة لهذا الشأن وسيلتين أولهما تشجيع القطاع الخاص بإنشاء هذه الدور على أن تدمج بالبرامج والمعلمات والأشراف والتوجيه ، والأخرى إنشاء مدارس اللغات التجريبية يلحق بها فصول للحضانة .

وهذا يعنى أن هاتين الوسيلتين ليس لهما صلة مباشرة بالتعليم الإلزامي المجاني ، كما أنه لم يضع التعميم هدفه ولكن كان الهدف الأساسي هو مواجهة الإقبال الشديد من الآباء على التعليم الخاص^(١)

وإذا كانت هذه الخطوة بداية للانتباه لدور رياض الأطفال في تحسين كيف التعليم الأساسي ، إلا أنها من جهة أخرى تعد نقض لمبدأ تكافؤ الفرص حيث أن لم يحظ بالالتحاق بها جميع الملزمين ، وبدلاً من أن يعمد المخطط إلى تحسين كيف التعليم الإلزامي لتعزيد ثقة أولياء الأمور فيه فضل إنشاء مدارس لغات بمصروفات على شاكلة التعليم الخاص .

الجوانب السالبة التي أثرت على تحقيق التخطيط الكيفي للتعليم الأساسي :

تعتبر خطة ٨٢ - ١٩٨٧ هي الخطة التي بدء فيها تنفيذ التعليم الأساسي كصيغة للتعليم الإلزامي ، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية التي كانت في الخطة فقد كانت هناك جوانب سلبية في سواء في وضع الخطة أو التنفيذ أثرت على جهود التطوير السابقة .

أولاً : قصور الأهداف المحددة للتعليم الإلزامي :

حدد قانون التعليم العام ١٣٩ لعام ١٩٨١ هدف التعليم الأساسي وهو " تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة بحيث يمكن لمن يتم مرحلة أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف وذلك من اجل إعداد فرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه ."^(٢)

^١ - ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : قرار وزير التعليم والثقافة والبحث العلمي رقم ١٢٢ بتاريخ ١/١/٩٧٩١

بشأن إنشاء مدارس لغات تجريبية وإصدار لائحته الداخلية الباب الأول مادة ٢،١

و بديعة محمد سليمان : تقرير موجز عن كيف بدأت مدارس اللغات الحكومية ونظرة -- مستقبلية لاستمرارها ، ندوة التجديد التربوي في مصر ، ص ٧٢

^٢ - ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، المادة ١٦

وعلى هذا الأساس كان أهم أهداف هذا التعليم هو تزويد الأطفال بالقدر الضروري من التعليم ، وحيث أن هذا القدر نسبي في هذا العالم سريع التغير ، وأن عتبة الأمية ترتفع مع ارتفاع مستوى التكنولوجيا في العالم فإنه لا بد من وجود معيار لهذا القدر الضروري ، وأن تكون هناك سياسة خاصة تهدف للتجديد المستمر لمواكبة هذا القدر الضروري للتغيرات المستمرة سواء في مصر أو العالم في التعليم ، وقد اعتمدت الخطة على تطوير أجهزة البحث والتجديد التربوي لمرعاه استمرارية التطوير والتجديد ، ولكن كان هناك بعض أوجه لقصور الأهداف خلال فترة تلك الفترة تمثلت في :

• أ- قصور قانون التعليم ١٣٩ الذي حرص على أن تكون "أحكامه عامه وترك التفاصيل للوائح والقرارات التنفيذية" - كما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون - كما كان ينقصه بعض المواد التي تحكم الكيف في التعليم وهي:

الحد الأدنى لمدة السنة الدراسية كما انه لم ينص على متوسط كثافة الفصول في مختلف مراحل التعليم مما كانت تعالجه قوانين التعليم السابقة ، فتقلص العام الدراسي إلى نحو ٢٥ أسبوعاً فقط نتيجة التأخير في بدء العام الدراسي والتبكير في إنجائه، بالإضافة إلى أن إطلاق كثافة الفصول بغير ضوابط ساعدت على تكديس الفصول وتحميل المعلمين ما لا طاقة لهم به ، كما ترك تحديد فرص الرسوب ونظم الامتحانات والنقل لقرار الوزير^(١).

• ب- عدم وضوح المصدر الفلسفي والأيدولوجي للأهداف وغياب النظرة الكلية للإصلاحات التعليمية- فلا يجوز أن يتبنى المجتمع صيغة جديدة بهدف التطوير دون توفير التمويل اللازم أو المناهج المناسبة وتدريب المعلمين وإعدادهم لهذه الصيغة.

• ج- عدم الالتزام بالمنهج العلمي والمتمثل في التجريب العشوائي دون تغذية راجعة بالإضافة إلى فقدان الدقة والموضوعية، ويتمثل ذلك في عدم الاستفادة من البحوث عند تطبيق صيغة التعليم الأساسي.

* لافتقاد إلى وظيفية التعليم : ويتمثل هذا في الانفصال بين الهدف المعين ووسائل تحقيقه وهذا الأمر يتعلق بفاعلية التخطيط ومدى برهانه على أن الأهداف يمكن تحقيقها وإيجاد الوسائل المناسبة لها .

ويتضح ذلك من خلال الهدف الخاص بتحقيق الديمقراطية عن طريق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي لم تتمكن الخطط من تحقيقه فهناك تفاوت صارخ في الخدمة التعليمية المقدمة بين الريف والمدينة^(٢)، كما ينطبق هذا على مدارس الحكومة ومدارس اللغات الحكومية أيضا -التي أدخلتها الخطة خلال تلك الفترة في حساباتها في نفس الوقت مع تعميم تجربة التعليم الأساسي لأسباب معلنة وأسباب غير معلنة مثل مواجهة الإقبال الشديد على مدارس اللغات الخاصة..

^١ ج.م.ع، وزاره التربيه والتعليم ،دراسات في تطوير التعليم -لجنه التحسين الكيفي وتحديث التعليم ،مرجع سابق صص ٦٧ ٧٠

^٢ ناريمان محمود جمعة : التعليم الاساسى فى مصر واهدافه فى ضوء المتطلبات التعليمية للمجتمع المصرى ، دراسة حول التعليم الاساسى فى مصر الواقع والمستقبل .. مرجع سابق_ ، صص ٨٣١ ١٤١

وتمثل هذا أيضا في عدم تحديد ملامح العملية التعليمية من حيث (طرق التدريس المتبعة ، و نوعية التلاميذ والبيئة المحيطة بهم ، وشكل المبنى - هل هو مفتوح أم تقليدي - ، مواد الدراسة - طريقة المشروع أو منهج قومي موحد - ، ماهية الأنشطة الموجودة ؟ وهل هي منفصلة أم أن هناك تكامل بينها وبين الناهج ، وهل اعد المدرس لكي يساعد التلميذ على تعلم الحقائق العلمية ولتشجعه على الاكتشاف والملاحظة... الخ ، مما أدى إلى عدم وضوح أهداف التعليم الأساسي للمسؤولين عنه بدرجة فوق المتوسط بل واعتبرت أهداف غامضة لدى البعض^(١)، وقد انعكس ذلك على تحديد معايير أداء المبنى المدرسى المخصص للتعليم الأساسي التى تبين عدم صلاحيته لتطبيق التعليم الأساسي ،^(٢) كما انعكس إعداد المعلم وتدريبه.

ثانيا : عدم توفير الظروف الملائمة لصيغة التعليم الأساسي.

كان تطبيق المفهوم النظرى للتعليم الأساسي يتطلب ثلاثة عناصر أساسية:

- ١ - توفر المبنى المدرسية والتجهيزات التى تمكن من تحقيق أهداف هذه الصيغة.
 - ٢ - صياغة مقررات دراسية تجمع بين النظرى والتطبيقى وتسعى إلى سد احتياجات التلميذ وارتباطه بمتطلبات البيئة المحلية^(٣).
 - ٣ - توفير القوى البشرية المدربة على المفهوم الجديد.
- ولكن لم تعمل الخطة على توفير ظروف التدريس المناسبة لصيغة التعليم الأساسي حتى اصبح التعليم الأساسي "تسمية صورية" كما وصفها تقرير المجلس القومى للتعليم فى نهاية الخطة.

١ - عدم توفير الأبنية والتجهيزات المناسبة:

فى عام ١٩٨١ تقرر تعميم صيغة التعليم الأساسي ومد سنوات الإلزام على الرغم من عدم قدرة المدارس القائمة على تحقيق الاستيعاب الكامل رغم تشغيل نحو ٥٠٪ منها فترتين دراسيتين فى اليوم الواحد ، الأمر الذى قصر نسبة الاستيعاب فى المرحلة الابتدائية على نحو ٨٥٪ سنة ١٩٨٢/٨١ ، كذلك التعليم الإعدادى فقد أدى القصور فى عدد المدارس إلى تطبيق نظام الفترتين فى نحو ٤٠٪ من عدد المدارس^(٤).

^١ المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى، اكااديمية الانماء الاجتماعى، مشروع المعونة الفنية للتعليم لأساسى :: تنظيم وإدارة التعليم الاساسى ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣٠

المركز القومى للبحوث التربوية : معوقات اداء الادارة التعليمية عن تحقيق اهداف التعليم الاساسى ، مرجع سابق ، ص ١٦٩

^٢ المركز العربى للإنماء التربوى والاجتماعى، اكااديمية الانماء الاجتماعى، مشروع المعونة الفنية للتعليم لأساسى: ترجمة تقرير إذن العمل رقم (٤) تصميم مدارس التعليم الأساسي، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٥٢

^٣ شاكر محمد فتحى احمد : مفهوم وصيغ التعليم الاساسى - دراسة تحليلية مقارنة ، التعليم الاساسى فى مصر - الواقع والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ٤٨

^٤ وزارة التربية والتعليم : الخطة الخمسية للتربية والتعليم من عام ٨٢/٨٣ ٨٦/٨٧ ، ١٩٨٧ ، مرجع سابق ص ١٢

وقد قدرت الخطة الخمسية ٨٢/ ٨٣ - ٨٧/ ٨٨ نسبة الزيادة فى عدد المقيدىن اعلى من نسبة الزيادة فى عدد الفصول - حيث أن نسبة الزيادة فى المقيدىن خلال سنوات الخطة ٣٠,٩٪ أما نسبة الزيادة فى عدد الفصول ١٩,٦٥٪ - وهذا يشير إلى أن وزارة التربية مازالت تسعى إلى زيادة عدد الطلاب فى الفصل الواحد خلال سنوات الخطة، برغم أن الفصول الدراسية أصلا مزدحمة والعام الدراسي قصير وساعات العمل فى اليوم المدرسى قليلة^(١)

جدول (٢٦)

معدلات الزيادة السنوية فى مدخلات التعليم واثر ذلك على مخرجات التعليم الإلزامى^(٢)

| العام / البيان | مقيد٪ | مستجد٪ | مدارس٪ | فصول٪ | معلم٪ | نجاح٪ | فاقد٪ | إنتاجية كلية٪ |
|----------------|-------|--------|--------|-------|-------|-------|-------|---------------|
| ٨٣-٨٢ | ٦,١ | ٥ | ٢,١ | ٣,٤ | ١٦,٩ | ٨٨,٨ | ٢٠,٦ | ٧٩,٤ |
| ٨٤-٨٣ | ٦,٢ | ٧,٣ | ٣ | ٣,٦ | ٣,٤ | ٩١,١ | ١٨,٨ | ٨١,٢ |
| ٨٥-٨٤ | ٦,٢ | ٣,٧ | ٣ | ٣,٩ | -٣,٨ | ٨٥,٢ | ١٧,٨ | ٨٢,٢ |
| ٨٦-٨٥ | ٥,٧ | ٥,٦ | ٣,٨ | ٤,٦ | ١٨,٥ | ٨٥,٨ | ١٥,٦ | ٨٤,٤ |
| ٨٧-٨٦ | ٥,٩ | ٦,٦ | ٢,٧ | ٤,٢ | ٨,٣ | ٨٣,٤ | ١٨,٠ | ٨٢, |
| متوسط | ٦,٠٢ | ٥,٦٤ | ٢,٩٢ | ٣,٩٤ | ٨,٦٦ | ٨٦,٨٦ | ١٨,١٦ | ٨١,٨٤ |

هذا بالإضافة إلى أن نسبة المدارس التى ليس لها مبنى فى عام ١٩٨٥/٨٤ بلغت ٢٥٪ تقريبا فى حين ان هذه النسبة كانت فى عام ١٩٨١/٨٠ حوالى ١٩,٧٪ مما يعنى ان المباني الموجودة تستغل لأكثر من مدرسة، رغم تعاون هيئة التنمية الدولية الأمريكية مع الإدارة العامة للخطة والمتابعة فى عمل الخرائط التربوية والمساهمة فى بناء المدارس الابتدائية .

وكان الإهمال فى صيانة المباني المدرسية والإنشاءات يمثل مشكلة خطيرة تعوق تنفيذ سياسة التعليم الأساسى ، على الرغم من أن صيانة المباني المدرسية أمر أساسى ذلك أن حماية المنشآت والأجهزة التعليمية من التدهور أرخص بكثير من بناء غيرها لتحل محلها بعد ان يصبح إنقاذها مستحيلا ، وكان بوسع الدولة أن تتجنب النفقات الباهظة على إعادة بناء مبانيها لو أنها فقط أولت المزيد من الاهتمام بتمويل تكاليف صيانتها^(٣).

ولكن كانت حركة البناء والصيانة لا تسير بخطى سريعة لإعداد المباني المدرسية المناسبة للعملية التعليمية وذلك لعدم تخصيص المبالغ اللازمة لذلك فى ميزانية الوزارة ، فنلنا المباني الموجودة تحتاج إلى إصلاح وترميم هذا بالإضافة إلى ٩٪ من المباني غير صالح تماما . كما أن هناك عدد من المدارس غير مزودة بالكهرباء تبلغ ثلث عدد المدارس تقريبا^(٤) ، و نقص الصيانة لا يؤدي فقط إلى الهبوط بالعملية التعليمية لكنه يضيع موارد ثمينة وهى عمر المبنى ، و يزيد من استهلاك المباني الصالحة حيث تستغل فى تعدد الفترات فليس من المعقول استخدام مباني غير صالحة أو مباني غير مزودة بالكهرباء للفترات المسائية.

^١ مشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى : اقتصاديات التعليم الأساسى ، مرجع سابق ، ص ٧٧

^٢ - وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الالى : الإحصاء الاستقرارى للسنوات ٨٣/٨٢ - ٨٧/١٩٨٨ (بيانات مجمعة).

^٣ جاك حلاق : الاستثمار فى المستقبل ... مرجع سابق ص ١١٦

^٤ ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الإدارة العامة للإحصاء والحاسب الآلى: مدى ملائمة المباني المدرسية بعد تعميم تطبيق التعليم الأساسى فى مصر : دراسة إحصائية / اعداد سمير لويس ، القاهرة ٦٨٩١ ،

ويؤكد خبراء المعونة الفنية للتعليم الأساسى انه حتى المدارس الجديدة مهملة وذات نوعية رديئة ، نتيجة التنفيذ المقيد بالمبالغ المتاحة ، كما أن بعض المدارس ليست فى المكان الملائم من حيث أنها ليست فى مركز المنطقة التى تقوم بخدمتها وبدون وسيلة للمواصلات العامة ، ومعظمها ذات مساحات صغيرة وذات أفنية صغيرة جدا وحيث أن مناهج التعليم الأساسى وخاصة الزراعة تتطلب تواجد أقباص للحيوانات وحدائق مما يخلق مشكلة بالنسبة بالمدارس ذات المساحات الضيقة ولا يوجد مكان لعمل أية توسعات، و ذلك بالإضافة إلى أن المدارس الجديدة لا تتفق مع المعايير القياسية لوزارة التربية والتعليم فمثلا حجم الفصل محدد بواقع ١,٢ متر للطالب- وهذا أقل من الحد الأدنى المقبول لإدخال الطرق الحديثة بالتعليم - فإن الفصول بهذه المدارس تبلغ حوالى ٠,٩ مترا للتلميذ بدلا من ١,٢ مترا للتلميذ ، وغير مجهزه بأماكن للورش، كما أن الأثاث فى حالة يرثى لها ونظام المقاعد غير مناسب لبرنامج التعليم الأساسى حيث لا بد ان تكون له صفة المرونة فى ترتيبه ليتمكن التلميذ ان يدرس بمفرده أو مع مجموعات مختلفة الأعداد ، كما أن الورش فى حالة سيئة والتجهيزات غير كافية ومساحة الورش محدودة وتجهيزات المعامل فقيرة جدا ، كما أن قلة الأفنية تعوق برنامج التربية الرياضية خاصة وان التعليم الأساسى يعطى أهمية لهذه الناحية^(١)

وكان تقلص اليوم الدراسى وما استتبعه من إهمال للأنشطة التربوية قد افقد فلسفة التعليم الأساسى مضمونها ، حيث أصبحت المجالات العملية مجرد حصص تؤخذ فى داخل الفصل ويمتنح فيها نظريا ، ويرجع ذلك إلى أن المبنى لم تبني أساسا لتنفيذ أسلوب التعليم الأساسى مستقبلا أو لتنفيذ أسلوب مشابه بحيث يمكن تطويع المبنى ليلائم التعليم الأساسى^(٢) وقد انتهت السياسات لهذه الحالة التى وصلت إليها الأبنية التعليمية عام ١٩٨٥ ولهذا قررت وضع برنامج لتدعيم المباني المدرسية يسير فى ثلاث محاور :

• **المحور الأول: الاستفادة من تمويل الجهود الذاتية :** وذلك عن طريق تبرع المواطنين بأراضى البناء وجزء من التكلفة وتقوم المحافظات والوزارة بتغطية ما تبقى من التكاليف فى حدود الميزانية،

• **المحور الثانى: الاستفادة من التمويل الأجنبى :** تستمر الوزارة فى اتفاقياتها مع هيئة التنمية الدولية فى برنامج تدعيم التعليم الأساسى مع أحداث بعض التغييرات فى بنود الاتفاقية بحيث يوجه أكبر مبلغ ممكن لعمليات الإحلال فى المدن .

المحور الثالث: تمويل الدولة : وضع برنامج لكى ينفذ خلال عشر سنوات ، يتضمن إنشاء مدارس الإحلال كلها بواقع ٤٠٪ للسنوات الخمس الأولى و ٦٠٪ للسنوات الخمس التالية والمقترح إنشاءه من مدارس لالغاء الفترات خلال السنوات العشر حسب أولويته ، وترميم وإصلاح كل المدارس التى يلزم إصلاحها والمدارس التى تنقصها كهرباء والمدارس التى تنقصها مياه جارية والمدارس التى تنقصها المرافق الصحية على أن يتم هذا فى الخمس سنوات الأولى من البرنامج، وقد صدرت عدة إجراءات لضمان تنفيذ هذا البرنامج وهى : إنشاء هيئة قومية للأبنية التعليمية كى تتولى وضع السياسة العامة إلى تتبعها الدولة سواء بالنسبة للتمويل أو للحصول على الأراضى اللازمة للمدارس أو لوضع التصميمات والمواصفات والرسومات للأبنية والتعاقد عليها^(٣)

^١ مشروع المعونة الفنية: تصميم مدارس التعليم الاساسى ، مرجع سابق_ صص ٢٠ ، ٨٢ - ٩٠

^٢ سمير لويس : تقويم فعالية استخدام الاجهزة والمعدات بمدارس التعليم الاساسى ، ندوة التجديد التربوى فى

مصر ١٩٨٨ ، صص ١٣٣ ١٣٤

^٣ وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية فى مصر ، يوليو ١٩٨٥ ، مرجع سابق_ ، صص ٢٥ ٢٦ . .

وفي نهاية الخطة تم بناء ١٧٢١ مدرسة ، ووصل عدد الفصول الجديدة الى ٥٦١٣٢ فصلا ولكن هذه الزيادة في المدارس والفصول لم تواكب هذا العدد الضخم من المقيدين والمستجدين ، وترجع هذه الزيادة في عدد المقيدين إلى انخفاض نسب النجاح عام ٨٨/٨٧ حيث لم تتعد ٧٠٪ في حين انه في بداية الخطة عام ٨٢/٨٣ وصلت نسبة النجاح إلى ٨٨٪ ، وكان هذا عبئا كبيرا ورثته الخطة الخمسية (٨٧-٩٢).

٢- قصور المقررات الدراسية:

عند إقرار صيغة التعليم الأساسي في مرحلة الإلزام تضمنت أهداف المناهج تنمية المهارات اليدوية والثقافة المهنية التي تتمثل في المجالات العملية ، ومحاولة ربط المناهج بالبيئة عن طريق مقرر المشاهدات الطبيعية ومقررات المواد الاجتماعية والعلوم^(١) وكان من المفروض أن تتم صياغة مقررات ملائمة لمتطلبات هذه الصيغة ولكن ذلك لم يتم، حيث تم إضافة بعض التعديلات الضئيلة إلى مقررات الثقافة العامة التي كانت قائمة قبل تجريب التعليم الأساسي ، في حين ان صياغة المجالات العملية تمت على أساس دراسات عاجلة ثم أضيفت إلى خطة الدراسة .

مما أدى إلى انفصال الناحية النظرية عن الناحية التطبيقية مع توجيه الاهتمام إلى الناحية النظرية فقط حيث كان الإعداد لمواصلة التعليم في المراحل التعليمية الأعلى الهدف الأساسي الذي يكاد يطغى على الإعداد للحياة المنتجة - ولعل ذلك يرجع إلى النظرة المتدنية للناحية الفنية والمهنية التي ترجع في جذورها إلى قداماء المصريين وتوارثتها الأجيال - بالإضافة إلى سوء حالة كثير من الأبنية وقلة التجهيزات والإمكانات اللازمة للناحية التطبيقية مع قلة المعلمين الأكفاء المتخصصين في الناحية العملية ، مما أدى إلى فقدان التفاعل بين المقررات الدراسية والحياة الاقتصادية بمتطلباتها المختلفة فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الزراعية والصناعية والتجارية والفنية ولا تعنى بتكيف محتوياتها مع

المهن والتخصصات الجديدة التي تحتاجها البلاد فهناك فجوة كبيرة بين ما يعلم في مدارس التعليم الأساسي وبين احتياجات المجتمع المتغيرة^(٢)

ذلك بالإضافة إلى ان الأهداف الإجرائية للمجالات العملية قد تجاهلت تماما المفهوم التكنولوجي، والأنشطة التكنولوجية مبنية على استغلال المصادر المعرفية والمهاريه من المقررات الأخرى من المنهج

١ المركز القومي للبحوث التربوية: تطور التربية والتعليم خلال ١٩٨١/١٩٨٢ - ١٩٨٣/١٩٨٤ ، مرجع سابق

٢ شاكر محمد فتحى : مفهوم وصيغ التعليم الاساسى :دراسة تحليلية مقارنة ، دراسة حول التعليم الاساسى فى مصر :الواقع والمستقبل . مرجع سابق ، صص ٢٩ ٥٩

مثل الرياضيات والعلوم والفنون والتصميم والاقتصاد...، وتتمثل الأهداف العامة لتدريس مادة التكنولوجيا فى "إعداد التلميذ ليعايش عصره، وليكون منتجا فى المجتمع، مدركا لقدراته، متعايشا مع بيئته، مقدرًا للعمل وقيمه" (١)، والجدير بالذكر ان تطبيق التعليم الأساسى فى مصر واكبه مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول الأفريقية عام ١٩٨٢ وكانت من أهم توصياته "ان العلم والتكنولوجيا هما أساس التصنيع ولا بد من توجيه هذا التعليم نحو الحل العملى لمشكلات البيئة المحيطة بالتلميذ مباشرة، كما أكد الخبراء على ضرورة البدء فى تعليم العلوم والتكنولوجيا منذ مرحلة التعليم الابتدائى، وعلى ضرورة التقريب بين مؤسسات التعليم وعالم الصناعة كى يلمس التلاميذ التطبيقات العملية للعلم والتكنولوجيا بأنفسهم" (٢).

كما أوصت المجالس القومية فى عام ١٩٨٧ "انه لا بد من تضمين المناهج الدراسية فى التعليم الأساسى بعض الأسس الضرورية لفهم الموضوعات التكنولوجية وعلى سبيل المثال قراءة الرسم الهندسى" (٣)، وكانت ضالّة المبالغ المخصصة لتلك الدراسات وضالّة نصيب التلميذ الواحد على مدار السنة وعدم توفر الأدوات والعدد، او توافرها مع تعطّلها عن الاستخدام خوفا من تلفها أو عدم القدرة على تشغيلها، قد اضعف الهدف التربوى الذى أدخلت من اجله هذه المجالات فى التعليم الأساسى (٤).

وقد حاولت الوزارة عام ١٩٨٥ تدارك هذه السلبيات فعملت على تشكيل لجان خاصة لتطوير المناهج الدراسية لنوعيات التعليم المختلفة، على أن تطبق المناهج الجديدة فى الصفوف الأولى والثانى والرابع والسابع من التعليم الأساسى عام ٨٦/٨٧، الصف الخامس والثامن عام ٨٧/٨٨ والصف السادس والتاسع عام ٨٩/٨٨ (٥)، وكان من المفروض ان تجرب هذه المقررات الدراسية ميدانيا على نطاق ضيق قبل تعميمها لمعالجة ما قد يسفر عنه التجريب غير ان هذا التجريب لم يتم! (٦)

٣- عدم توافر القوى البشرية المدربة:

كانت تقديرات أعداد المعلمين الجدد للفصول الجديدة اكبر من الزيادة المتوقعة فى عدد الفصول، حيث قدرت الخطة ان يكون عدد المعلمين الجدد فى المرحلة الابتدائية: ٢٥٣,١١ إجمالاً و ١٢,٥١٨ ملء فراغات و ٣٠,٤٣٠ فصول جديدة، بالإضافة الى ان الخطة لم تضع فى حساباتها مدرسى المواد للصفين الخامس والسادس على الرغم من ان هناك نقصا كبيرا أدى إلى اشتراك ٨,٩٣٪ من النظار ٩٩,٣٪ من وكلاء المدارس بالتدريس، حيث بلغ العجز فى عدد المعلمين فى الحلقة الابتدائية ٢٤٤٧٩ مدرسا ومدرسة فى العام الدراسى ٨٤ / ١٩٨٥ (٧).

١ سلامة صابر محمد العطار: رؤية جديدة لاهداف التعليم الاساسى فى ضوء الواقع المصرى والتحدى العالمى،

دراسة حول التعليم الاساسى فى مصر: الواقع والمستقبل... مرجع سابق، صص ١٠٠ - ١٠٢

ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم: تقرير وقد مصر بشأن مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط

الاقتصادى فى الدول الأفريقية (هارارى ٦/٢٨ الى ١٩٨٢/٧/٣)، القاهرة، ١٩٨٢، صص ٩-١٠

٣ المجالس القومية المتخصصة، الدورة الرابعة عشرة، مرجع سابق، صص ٢٢٠

٤ مشروع المعونة الفنية: تنظيم وإدارة التعليم الاساسى... مرجع سابق صص ٤٧

٥ وزارة التربى والتعليم: السياسه التعليمية فى مصر ١٩٨٥... مرجع سابق صص ٣٣، ٣٤

٦ دراسات فى تطوير التعليم، لجنة التحسين الكيفى وتحديث التعليم... مرجع سابق، صص ٥٦

١ كاديمية الانماء التربوى: لتقرير رقم (٨) تنظيم وادارة التعليم الاساسى... مرجع سابق صص ٤٤

أما بالنسبة للإعدادى فقدرت أعداد المعلمين الجدد ٢٢١,٢٨ معلما منهم ١٥٥,٦ إحلل وهذا قد يلبي الخدمات المطلوبة لزيادة عدد المقيدى فى هذه المرحلة ، ولكن من جهة أخرى يلاحظ أن ٣٨٪ من النظار و٤٥,٦٪ من الوكلاء يقومون بالتدريس بما يشير إلى نقص هيئات التدريس فى المدرسين والمدرسين الأوائل ، ويرجع هذا لنظام الترقى الذى يجعل الحد الأدنى للبقاء فى وظيفة المدرس والمدرس الأول ٦+٢ = ٨ سنوات حيث يرقى لوظيفة وكيل مدرسة يكلف بتدريس ما يعادل ٥٠٪ من نصاب المدرس أى أن النظام يفقد نصف طاقة مدرس لم يجاوز ثلث أو نصف حياته الوظيفية^(١)

كان هذا بالنسبة لسياسة توفير الأعداد اللازمة لمعلمى التعليم الأساسى التى جانبها التوفيق بسبب زيادة أعداد المعلمين الجدد مع نقص مدرس المواد مما أدى إلى الاضطرار للاستعانة بالنظار ووكلاء المدارس ، وقد أخل ذلك بإدارة مدارس التعليم الأساسى .

أما بالنسبة للتوفير الكيفى لمعلم التعليم الأساسى فقد صدر قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ ليعلن تعميم تجربة التعليم الأساسى ، وأن دور المعلمين ستتولى إعداد معلمى الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسى ، كما تعتبر مراكز للدراسات والتجريب فى مجال التعليم الأساسى بالتعاون مع كليات التربية ، كما تتاح لخريجها فرصة الالتحاق بكليات التربية ، وذلك إلى أن تتوفر لوزارة التربية والتعليم الأعداد الكافية من المدرسين المؤهلين تأهيلا تربويا عاليا للتدريس بمرحلة التعليم الأساسى^(٢).

وكانت نتيجة تطبيق صيغة التعليم الأساسى دون الاستعداد الكافى لها أن مصادر إعداد معلم المواد الثقافية للحلقة الأولى من التعليم الأساسى تختلف عن مصادر إعداد معلم المواد الثقافية للحلقة الثانية ، كما أن تدريس المجالات العملية بالحلقة الأولى كان يقوم به الحاصلون على دبلوم المعلمين والمعلمات وأيضا الحاصلون على دبلوم المدارس الفنية بصفة عامة .

أما المجالات العملية بالحلقة الثانية فتولى تدريسها فئات عديدة منها خريج المدرسة الصناعية وخريج كلية الفنون التطبيقية وخريج كلية التربية الفنية وكذلك خريج المعهد الفنى الصناعى لتدريس المجال الصناعى، ويتولى خريج المدرسة الثانوية الزراعية تدريس المجال الزراعى ويتولى خريج المعهد الفنى التجارى تدريس المجال التجارى، وتتولى خريجات كلية الاقتصاد المنزلى تدريس مجال الاقتصاد المنزلى^(٣).

وكانت معظم هذه المؤهلات بما فيهم خريجى دور المعلمين دون مستوى الكفاءة التى تضمن القيام بالعمل المدرسى و تدريس المادة العلمية واستخدام الوسائل التعليمية والأنشطة^(٤) .

وفى عام ١٩٨٨ صدر القرار الوزارى رقم (٢٤) بتصنيف الدراسة بدور المعلمين والمعلمات وتوقف القبول بالصف الأول اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ بناء على توصيات العديد من الدراسات والمؤتمرات التى أكدت على ضرورة توحيد مصادر إعداد المعلم، وذلك بأن يعد الجميع على مستوى جامعى تربوى ، ولهذا فقد تم قصر إعداد المعلمين والمعلمات الجدد على شعب خاصة لإعداد معلم المرحلة

^١ أكاديمية الانماء التربوى: تقرير اذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الاساسى ..مرجع سابق_ صص ٤٥ ، ٧٨
^٢ قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ المادة (٤٧)

^٣ شكرى عباس ، محمد جمال الدين نوبر: التعليم الاساسى فى جمهورية مصر العربية:دراسة حالة ،، الجيزة، مركز التنمية البشرية والمعلومات ١٩٨٧ ، صص ١٤٢ ١٤٣

^٤ سعيد جميل سليمان :اعداد معلم التعليم الاساسى وتدريبه فى مصر ، التعليم الاساسى فى مصر:الواقع والمستقبل .. مرجع سابق ، صص ٢٥٧- ٢٥٨

الابتدائية تنشأ بكليات التربية^(١)

- ولكن نقل مسؤولية إعداد المعلم من دور المعلمين إلى الجامعات والمعاهد العليا دون التعرف على الدروس المستفادة من دور المعلمين كانت له عد سلبيات من أبرزها :
١. خلو كليات ومعاهد التربية من المدارس التجريبية التي كانت ملحقة بدور المعلمين والمعلمات مما سيؤثر على ممارسة التربية العملية في هذه الكليات.
 ٢. أن برامج الكليات والمعاهد لا تسير على نمط واحد فبعضها يخرج معلم مادة ، والأغلبية تخرج معلم مادة وفصل ، والبعض الآخر يخرج معلم مادتين في آن واحد.
 ٣. أن إعداد معلم الفئات من الموهوبين والمعاقين لم ينل حقه في نظم الإعداد^(٢).
 ٤. أن قسم التعليم الابتدائي في كليات التربية يقبل مستويات الطلاب الأقل مقارنة بزملائهم من الأقسام الأخرى .
 ٥. ضعف وقصور نظام التربية العملية، حيث هناك نقص شديد في هيئة التدريس بكليات التربية لتوجيه الطلبة في التربية العملية بالإضافة إلى النقص في الوسائل والأنشطة المصاحبة للعملية التعليمية مثل أندية العلوم والمكتبات والمعامل^(٣)
- أما بالنسبة لتدريب المعلم وتأهيله فقد طرحت الخطة الخمسية (٨٢-٨٧) برنامج تأهيل معلمى الحلقة الأولى للمستوى الجامعى وتعادل مدة الدراسة فى البرنامج أربع سنوات جامعية تدخل ضمن برامج الجامعة المفتوحة الذى طبق بدءا من العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ وقد وصل عدد المراكز التى يتم فيها التأهيل فى العام الدراسى ١٩٨٨/٨٧ إلى ٣٢ مركزا ووصل عدد الدارسين فى نفس العام إلى حوالى ٤٢,٠٠٠ دارس مسجلين فى إحدى عشرة كلية من كليات التربية^(٤).

وقد واجه المشروع عدة سلبيات من أهمها:

١. أن الكتب وضعت بصورة سريعة، ولم تراعى مبادئ التعليم البرنامجى عند إعدادها، كما ينقصها تحديد الأهداف التربوية العامة للبرنامج كما أنه لم تراعى حاجات وميول واهتمامات المتعلمين عند تنظيم المحتوى.
٢. عدم توفر القوى البشرية المؤهلة تأهيلا أكاديميا للمساهمة فى التأهيل الجيد للمعلمين.
٣. أن فكرة وفلسفة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد غير واضحة فى أذهان المعلمين والمشرفين على المراكز.
٤. هناك عدة معوقات تتصل بالدارسين مثل : عدم التفرع للدراسة نظرا لكثرة الأعباء التدريسية - كثرة المواد الدراسية المخصصة لكل فصل ، تكرار بعض موضوعات الدراسة - تأخير تسليم الكتب الدراسية.

^١ عبدالفتاح أحمد جلال ، فتحية على البجاوى : اعداد وتدريب المعلمين فى ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم ، ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٩٤ ، صص ٢٧ ٢٨

^٢ عبدالفتاح أحمد جلال : نحو تطوير التعليم الابتدائي ، مرجع سابق ص ٢٦

^٣ عبدالفتاح أحمد جلال ، فتحية على البجاوى : اعداد وتدريب المعلمين فى ضوء السياسة التعليمية واحتياجات وزارة التربية والتعليم ، مرجع سابق صص ٢٠٢ ٢٠٦

^٤ ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الادارة العامة للتوثيق والمعلومات :تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٨٦ ١٩٨٨ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، صص ٨٣ ٨٤

ثانياً: الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠:

تعتبر هذه الخطة هي الخمسية الثانية في إطار خطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ عام ١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠١/٢٠٠٢. وكانت أهم أهداف الخطة هي:

- ١- زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصري.
- ٢- دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية وذلك عن طريق إتاحة القدر المناسب من الاستثمارات لهذه البنية.
- ٣- تحقيق التوازن السكاني والمكاني

و استهدفت الخطة رفع مستوى وقدرات الإنسان المصري باعتباره العنصر الفعال في زيادة الإنتاج وتحقيق الاستثمار والاستخدام الأمثل للموارد البشرية عن طريق:

- أ- توجيه مجالات التعليم والتدريب إلى رفع قيمة وقدرات الإنسان المصري عملياً ، بما يخدم رفع إنتاجيته وزيادة الإنتاج المصري.
- ب- ربط تخطيط التعليم والتدريب باحتياجات الجهاز الإنتاجي في الدولة من المهارات والخبرات البشرية.

ج- الاهتمام بالموارد البشرية من مختلف الجوانب التي تؤدي إلى تحقيق رفع قدرات وإنتاجية الأفراد بحيث يتحقق أقصى قدر من الإنتاج.

وقد ركزت الخطة على التدريب كمكمل لجهود التعليم لجعل القوى العاملة ملائمة لمتطلبات التنمية في إطار التقدم الكبير في العلوم ودخول التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والخدمات وتعدد التخصصات وارتفاع مستوى المهارات المطلوبة -ويدل ذلك على عدم موائمة مخرجات التعليم خلال الفترة السابقة لمتطلبات التنمية -.

وقد نبهت خطة التنمية إلى أنه يتوقع تزايد حجم السكان في سن التعليم من سن ٦-٢٤ خلال فترة الخطة بواقع ١٣,٤% من سنة الأساس ١٩٨٧/٨٦ ، وان هذا سوف يكون عبئاً على أجهزة التعليم والتدريب خلال الخطة. أسس الخطة القومية للتعليم :

وفي ضوء الاعتبارات السابقة أعدت الخطة القومية للتعليم على أساس:

- -احتياجات سوق العمل الفعلية من المهن والتخصصات المختلفة.
- -تعديل مناهج الدراسة لتكون أكثر انعكاساً لخدمة أهداف التنمية.
- -تطوير وتحديث طرق التدريب بحيث تؤدي إلى تدعيم التعليم الذاتي.
- -المشاركة الإيجابية للدارس في عملية التدريس.
- -التوسع في برامج التدريب الميداني.
- -إعطاء المزيد من الاهتمام للتعليم الأساسي، للذكور، والإناث مع التأكيد على التعليم الفني^(١).

٥.٠- عدم توفر الورش والمعامل اللازمة لإجراء الجانب العملى من الدراسة - عدم قدرة الدارسين على الدراسة بمفردهم^(١).

ومما سبق يتضح أن إعداد المعلم وتدريبه قد لقي اهتماما بالغا من مشروع الخطة ولكن لوحظ غياب الخطة المتكاملة التى تحدد الأعداد والتخصصات اللازمة لمدارس التعليم العام والفنى مما أدى إلى وجود عجز كبير فى الخريجين فى بعض التخصصات كاللغة العربية والدين واللغات والمواد الفنية والعملية ، مما تسبب فى عدم مقابلة احتياجات المدارس من هذه النوعيات والالتجاء إلى تعيين غير المؤهلين لمهنة التدريس مع وجود فائض فى بعض التخصصات^(٢)، كما أن البرامج التى وضعت لرفع مستوى معلم التعليم الأساسى سواء عن طريق الإعداد أو التأهيل للمستوى الجامعى قد شابتها العديد من السلبيات نتيجة التسرع فى التنفيذ بدون استعداد كاف.

وكانت نتيجة السلبيات السابقة ان الظروف التى يتعلم فيها تلميذ التعليم الأساسى هى عام دراسى قصير ٣٠ أسبوعا فقط ، ويوم مدرسى يتراوح ساعاته بين ٣,٥ أربع ساعات حيث ان ٥٠% من المباني تعمل فترتين أو أكثر ، بالإضافة إلى فصول مزدحمة ومعلمين غير مؤهلين ومناهج طويلة ، وعلى أساس ذلك يمكن القول أن عددا كبيرا من طلاب التعليم الأساسى يتعلمون تحت ظروف لا يتوفر فيها الحد الأولى للتعليم المنتج .

وهذا الموقف لا يشكل خسارة كبيرة للطلاب المتوسط ولكنه خسارة كبيرة للطلاب الموهوب ، حيث أن هذه الظروف تعمل على إعاقة الطاقات الكامنة لدى الطلاب الموهوبين . كما يؤثر على الطلاب بطيئى التعلم لان قصر الوقت المخصص للتعليم وازدحام الفصول يحول بين المعلم وبين توجيه قدر كاف من التعليم العلاجى الضرورى لهذه الفئات .

وإذا كانت الاستجابة لهذه المشكلة هى إتاحة الفرصة للإعادة بسبب الرسوب ابتداء من الصف الثانى الابتدائى فتلك وسيلة غير فعالة لحل هذه المشكلة لأنها لا تعالج مشكلات التعلم التى يعانى منها الطالب ، كما أن الطالب يعيد دراسة المنهج كله حتى المواد التى نجح فيها بالإضافة إلى عزل الطالب

عن باقى أصدقائه وشعوره بالإحباط لأنه موصوم بأنه من الراسبين الفاشلين^(٣) بالإضافة إلى ذلك فإن وجود الأطفال الذين يعيدون السنة فى الصف الثانى والصف الرابع يعنى أن هذين الصنفين مكسبان بصفة خاصة وهذا ضد التعليم العلاجى، كانت هذه من أهم أسباب التسرب فى الصفوف الأولى حيث أن آباء الأطفال الراسبين يخرجونهم من المدرسة بالرغم من القيود على الحضور فى قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١^(٤).

^١ نجوى يوسف جمال الدين : تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، صص ١٤٣ ١٤٨

^٢ المجالس القومية تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى .. مرجع سابق ، الدورة الرابعة عشرة ، صص ٩٤ ٩٣

^٣ مشروع المعونة الفنية: ترجمة تقرير اذن العمل رقم (٣) اقتصاديات التعليم الاساسى.. مرجع سابق صص ٧٤ ، ٧٥

^٤ ج.م.ع ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الاول ١٩٨٨/٨٧ ، مرجع سابق ص ٨٦

ثانياً: الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠:

تعتبر هذه الخطة هي الخمسية الثانية في إطار خطة طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تبدأ عام ١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠١. وكانت أهم أهداف الخطة هي :

١- زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصري.
٢- دعم البنية الأساسية المادية والاجتماعية وذلك عن طريق إتاحة القدر المناسب من الاستثمارات لهذه البنية.

٣- تحقيق التوازن السكاني والمكاني
و استهدفت الخطة رفع مستوى وقدرات الإنسان المصري باعتباره العنصر الفعال في زيادة الإنتاج وتحقيق الاستثمار والاستخدام الأمثل للموارد البشرية عن طريق :
أ- توجيه مجالات التعليم والتدريب إلى رفع قيمة وقدرات الإنسان المصري عملياً ، بما يخدم رفع إنتاجيته وزيادة الإنتاج المصري.
ب- ربط تخطيط التعليم والتدريب باحتياجات الجهاز الإنتاجي في الدولة من المهارات والخبرات البشرية.

ج- الاهتمام بالموارد البشرية من مختلف الجوانب التي تؤدي إلى تحقيق رفع قدرات وإنتاجية الأفراد بحيث يتحقق أقصى قدر من الإنتاج.
وقد ركزت الخطة على التدريب كمكمل لجهود التعليم لجعل القوى العاملة ملائمة لمتطلبات التنمية في إطار التقدم الكبير في العلوم ودخول التكنولوجيا الحديثة في مجالات الإنتاج والخدمات وتعدد التخصصات وارتفاع مستوى المهارات المطلوبة -ويدل ذلك على عدم موائمة مخرجات التعليم خلال الفترة السابقة لمتطلبات التنمية -.

وقد نبهت خطة التنمية إلى أنه يتوقع تزايد حجم السكان في سن التعليم من سن ٦-٢٤ خلال فترة الخطة بواقع ١٣,٤ ٪ من سنة الأساس ١٩٨٧/٨٦ ، وان هذا سوف يكون عبئاً على أجهزة التعليم والتدريب خلال الخطة.
أسس الخطة القومية للتعليم :

وفي ضوء الاعتبارات السابقة أعدت الخطة القومية للتعليم على أساس:

- -احتياجات سوق العمل الفعلية من المهن والتخصصات المختلفة.
 - -تعديل مناهج الدراسة لتكون أكثر انعكاساً لخدمة أهداف التنمية.
 - -تطوير وتحديث طرق التدريب بحيث تؤدي إلى تدعيم التعليم الذاتي.
 - -المشاركة الإيجابية للدارس في عملية التدريس.
 - -التوسع في برامج التدريب الميداني.
 - -إعطاء المزيد من الاهتمام للتعليم الأساسي للذكور والإناث مع التركيز على التعليم الفني^(١).
- وقد سبق هذه الخطة مؤتمر لتطوير التعليم كان شعاره "أمة لها مستقبل" لإقرار استراتيجية تطوير التعليم التي وضعتها الوزارة بناء على توجيهات رئيس الجمهورية بإعادة النظر الشامل في سياسة التعليم في مختلف مراحلها من أجل تحقيق التنمية الشاملة ومواجهة تحديات المستقبل ومتطلبات القرن الواحد والعشرين^(٢).

وقد حددت الاستراتيجية أهداف التعليم لمواجهة المستقبل في ضوء المبادئ الدستورية التي تحكم التعليم في مصر كما يلي:

- أولاً: التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل .

^١ -المرجع السابق صص ١١٦ - ٤١٠

^٢ -احمد فتحى سرور :استراتيجية تطوير التعليم في مصر ..مرجع سابق ص ٥

- ثانيا: إقامة المجتمع المنتج : عن طريق تغيير أنماط التعليم ومحتواه ووسائله.
- ثالثا: تحقيق التنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) .
- رابعا: إعداد جيل من العلماء.

وكانت المحاور التي اعتمدت عليها الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف هي:

١- محاور عامة لجميع مراحل التعليم:

- أولا: زيادة فعالية ديمقراطية التعليم.
- ثانيا: التوسع في التعليم الفني والارتقاء بمستواه.
- ثالثا: حسن إعداد المعلم وتأهيله.
- رابعا: توفير التمويل اللازم للتعليم بجميع مراحل.
- خامسا: زيادة فعالية الإدارة التعليمية والجامعية.

٢- محاور خاصة بالتعليم العام:

سادسا: الارتفاع بالمستوى الكيفي للتعليم العام. من خلال تطوير السلم التعليمي ومحتوى التعليم والامتحانات

سابعا: الارتفاع بمستوى الثانوية العامة (١)

وقد عملت الوزارة على إحياء بعض الهيئات وإنشاء هيئات جديدة لاستقرار هذه السياسة ومتابعة تنفيذ هذه الاستراتيجية وهذه الهيئات هي:

١- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي -٢- المجلس الأعلى للجامعات . -٣- المجلس الأعلى للمعاهد.

٤- المجلس الأعلى للتعليم الفني والتدريب المهني. -٥- اللجنة الدائمة لسياسة تطوير المناهج .

٦- المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوي وله فروع في كل المحافظات. -٧- المجلس التنفيذي للمشروع القومي لإدخال الكمبيوتر في التعليم.

واتساقا مع سياسة تطوير التعليم واستراتيجيته ومنطلقاتها و الأهداف العريضة للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تم وضع مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم في مصر ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ " مع الحرص على ألا تشكل عبئا على الاقتصاد القومي" (٢)

مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم في مصر ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١.

أولا: -أهداف الخطة الخمسية الثانية للتعليم العام- هدفت الخطة الثانية للتعليم العام إلى:

- (١) تأصيل البعد الاجتماعي للتعليم بإتاحة فرص متكافئة لجميع المواطنين للحصول على تعليم أساسي مناسب.
- (٢) التكوين المتكامل للفرد من خلال ربط التعليم بالعمل وإدخال المناهج العملية في مراحل التعليم الأساسي وربطها باحتياجات البيئة وخاصة في المناطق العمرانية الجديدة.
- (٣) تطوير وتحديث التعليم ورفع كفاءته والاستفادة الكاملة من الإمكانيات المتاحة والحد من الفقد والإهدار في العملية التعليمية.
- (٤) بث القيم الروحية والسلوكية والتربوية في نفوس النشء لتكون أساسا لسلوكهم مستقبلا وتأصيل القيم الوطنية والاعتزاز بالوطن.

^١ -المرجع السابق ص ١١٤

^٢ -ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : مشروع الخطة الخمسية لإصلاح نظام التعليم في مصر ١٩٨٨/١٩٨٧ -

١٩٩١/١٩٩٢: المجلد الاول الاطار العام للخطة ، (دون مكان) ، (دون تاريخ)، ١٠٨ص. صص ١٠٥،

(٥) سد منابع الأمية باستيعاب شبه كامل لجميع الملزمين فى التعليم ومعالجة ظاهرة التسرب مع تكثيف برامج تعليم الكبار ومحو الأمية بالاشتراك مع الشركات والهيئات التنظيمية والشعبية

وضمت الخطة عدة برامج عامة تدرج تحتها برامج فرعية لتحقيق أهداف الاستراتيجية

وتمثلت فى البرامج التالية:

أ- زيادة فعالية ديمقراطية التعليم:

ولتحقيق هذا الهدف أدرجت الخطة المشروعات التالية بالنسبة للتعليم الإلزامى:

١- توفير المباني المدرسية واقترحت الخطة لتحقيق ذلك البدائل التالية:-

• البديل الأول: يهدف إلى إلغاء الفترة الثانية والثالثة وتخفيض الكثافة إلى ٤٠ تلميذاً للفصل الواحد، وتبلغ تكلفته ٨٤٨،٨ مليون جنيه.

• البديل الثانى: يهدف إلى إلغاء الفترة الثالثة وتخفيض الكثافة إلى ٤٠ تلميذاً /فصل وتبلغ تكلفته ٦٧٣،٤ مليون جنيه.

• البديل الثالث: يهدف إلى إلغاء الفترة الثالثة دون تخفيض كثافة الفصل وتبلغ تكلفته ٢٥٥ مليون جنيه، وقد اختارت الخطة البديل الثانى لإنشاء ٣٨٢١٣ فصل بالتعليم الأساسى لتحقيق الأهداف سابقة الذكر.

٢- العناية بالموهوبين والمتخلفين والمتأخرين دراسياً: ولتحقيق ذلك أدرجت الخطة مشروعاً لدراسة إمكانية فتح فصول دراسية للتلاميذ المتأخرين أو مدارس خاصة لهم، تساهم الوزارة فى مشروع المتأخرين بالقيام بدراسة مسحية للتعرف عليهم وحصرهم تمهيداً لفتح الفصول الخاصة بهم، أما الموهوبون فسوف يقوم مركز تطوير المناهج الدراسية هذا الموضوع ورعايته، ثم تساهم المحليات والمؤسسات الخيرية وأولياء الأمور فى تمويل هذه المدارس.

ب- تعديل السلم التعليمى: قررت الخطة أن هذا المشروع يهدف إلى إحداث تغيير جذرى فى بنية النظام التعليمى تمكنه من تحقيق النقلة النوعية المطلوبة فى المرحلة القادمة من مراحل إصلاح وتطوير التعليم والرامية إلى ربط التعليم بالتنمية وخفض تكلفته ورفع كفاءة مخرجات النظام التعليمى من القوى العاملة القادرة على الإنتاج والإبداع.

ج- إعداد المعلم وتأهيله:

ركزت الخطة على تدعيم وزيادة فعالية جهاز التدريب أثناء الخدمة لرفع كفاءة المعلم، وتوحيد مصادر وإعداد المعلم، تأهيل معلم التعليم الابتدائى وتطوير دور المعلمين والمعلمات، كما أولت الخطة عناية خاصة لتدريب معلمى اللغة الإنجليزية حيث تتوافر فرص المعونة من المجلس البريطانى ووكالة التنمية الأمريكية، وذلك من خلال التدريب اللامركزى لمعلمى اللغة الإنجليزية، وإنشاء شبكة معلومات لتدريب معلمى اللغة الإنجليزية، وإنشاء مركز تطوير اللغة الإنجليزية.

د- زيادة فعالية الإدارة التعليمية:

تضمنت الخطة مشروعاً قومياً لإدخال الحاسب الآلى فى الإدارة التعليمية وربط الوزارة بالإدارات التعليمية فى المحافظات لتخزين وتبادل واسترجاع المعلومات الخاصة بالتعليم والمعلومات الإدارية الأخرى.

واستهدفت الخطة أيضاً تدريب القيادات التربوية العليا والقائمين بعمليات التنظيم والإدارة والتخطيط التربوى.

ولتحقيق أداء أفضل في الإدارة التعليمية عملت الخطة على مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير في القيام بدراسة لإعادة تنظيم العمل بالوزارة ودراسة هيكلها التنظيمي في إطار الأجهزة المنتظر إنشاؤها كجهاز التخطيط ومؤسسة الأبنية التعليمية.

هـ - الارتفاع بالمستوى الكيفي للتعليم:

تضمنت الخطة عدة مشروعات لتحسين نوعية التعليم من هذه المشروعات:

- (١) إنشاء مركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية.
 - (٢) إنشاء التجهيزات المعملية والوسائل التعليمية.
 - (٣) تدعيم إنتاج الكتاب المدرسي والجامعي.
 - (٤) التوسع في مدارس اللغات التجريبية.
 - (٥) تطوير المركز القومي للبحوث التربوية.
 - (٦) مشروع رعاية الطلبة الفائقين.
 - (٧) تطوير نظام التدريب التربوي والامتحانات.
 - (٨) التعلم الذاتي وتنمية المواهب المهارية والخدمة المكتبية وتشمل:
- إنشاء ٢٥٠٠ مكتبة متكاملة، تزويد ٢٥٠٠ مدرسة بمكتبات فصول ودوايب لحفظ الكتب ، برنامج تحويلي لتدريب أمناء مكتبات الحلقة الأولى ، تطوير ٥٠ مكتبة إلى مكتبات شاملة لتنمية قدرة الطلاب على التعليم الذاتي ، إنشاء مركز معلومات تربوي لكل مديرية تعليمية ، تطوير مكتبة الوزارة.^(١)

وأكدت الخطة التزامها بنسب الاستيعاب دون زيادة في عدد الفترات الدراسية أو كثافة الفصول بالمدارس مع التوسع في ممارسة الأنشطة الدراسية والتربوية و زيادة معدلات المدرسين للفصول والاستفادة من الطاقات والإمكانات^(٢)

جدول (٢٧)

منخص لسياسة القبول والفصول والاستثمارات في الخطة الخمسية (٨٧-١٩٩٢) للتعليم الإلزامي^(٣)

| البيان | مستجد | عددالمقيدون | عدد الفصول | ط/فصل | جملة الفصول | استثمارات |
|---------|--------|-------------|------------|-------|-------------|-----------|
| ابتدائي | ١٢٨٠٠٠ | ٧٥٦٦٦٠٠ | ١٦٣٠٧٥ | ٤٦,٤ | ٢٧١٠٠ | ١٦٢٨٣٠ |
| اعدادي | ١٧٩٧٠٠ | ٣١٤٣٢٧٠ | ٧٣١٨٠ | ٤٢,٩ | ١٩٢٠٠ | ١٥٤٠٨٠ |

الجوانب الايجابية المطورة لكيف التعليم الالزامي في الخطة.

اولا :- الاستفادة من البحوث والسياسات السابقة :

استنقت استراتيجية تطوير التعليم توجهاتها من:

- ١- توصيات المجلس القومي للتعليم.
- ٢- إستراتيجيات التعليم وخطته السابقة.
- ٣- الدراسات والبحوث في مجال تطوير التعليم سواء على المستوى الدولي او المحلي.

^١ - المرجع السابق صص ٩٢ - ٩٨

^٢ - مشروع الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩٢ .. مرجع سابق ، ص ٨٠

^٣ - المرجع السابق ص ٨١

- ٤- تشكيل خمس لجان للخبراء لبحث اهم الموضوعات التي ترتبط بتطويره وهي :لجنة صياغة الأهداف- لجنة دعم مبدأ ديمقراطية التعليم - لجنة التحسين الكيفى وتحديث التعليم العام - لجنة التحسين الكيفى وتحديث التعليم الفنى - لجنة فعالية التعليم.
- ٥- استطلاع آراء القائمين على التعليم حيث دعت الوزارة الى عقد مؤتمرات من المعلمين فى جميع محافظات مصر لبحث مشكلات التعليم.
- ٦- استطلاع آراء نخبة من رجال الفكر والاقتصاد والسياسة والتعليم من خلال إقامة ندوة عقدت فى بونيه ١٩٨٧ حول مشكلات مصر ودور التعليم فى حلها
- ٧- التعاون مع المجالس المختصة بتخطيط التعليم وإحياء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى^(١).

ويضاف أيضا توصيات تقارير أدون العمل لمشروع المعونة الفنية للتعليم الأساسى وذلك بناء على عقد بين هيئة التنمية الدولية الامريكية ووزارة التربية والتعليم ، وتتضح مدى الاستفادة فى:

تحديد أهداف التربية ووظائفها ، وتشخيص أهم المشكلات التى تعوق التطوير وهى فى حد ذاتها إضافة كبيرة للجانب الكيفى حيث ان المشكلة الحقيقية للكيف هى التعرف على المشكلات التى تكون بمثابة عنق الزجاجة لتحقيق الكيف حينئذ يمكن التعرف على الاستراتيجية الصحيحة لحلها^(٢) وهذا يوضح ان هناك جهدا حقيقيا للتطوير عن طريق الإستفادة من البحوث والخبراء والعاملين بالميدان وقد ظهر هذا الجهد من خلال تشخيص دقيق لواقع التعليم وأهم مشكلات التعليم التى تتعلق بالنظام التعليمى والعملية التعليمية وقد كانت أول استراتيجية تنقد نظام التعليم وفلسفته التعليمية وطرق التخطيط السابقة وسياساته.^(٣)

كما أن الاستراتيجية قد سارت على نهج الخطة السابقة فى المشاركة الجماعية فى تحديد أهداف التعليم وسبل تطويره .

ثانيا : - الشمول فى التطوير وفى حل مشكلات التعليم.

كانت الخطة شديدة التفصيل فهى لم تكن فقط خطة استراتيجية - باعتبارها تضم محاور استراتيجية تطوير التعليم - ولكنها خطة إجرائية تنفيذية إذ ان لكل محور او هدف استراتيجى خطة لتنفيذه تضم المشروعات التى تدرج تحته وما سيتبع فى تنفيذ كل منها^(٤) وكان ذلك من خلال : العمل على توفير البنى الاساسية والاجهزة القادرة على تنفيذ الأهداف ، وإستحداث عنصر مشاركة الأسرة فى العملية التعليمية والإهتمام بالإعلام التربوى. كما إقترحت الإستراتيجية عدة إجراءات لتحقيق المحاور التى إنتقلت منها لتطوير التعليم فعلى سبيل المثال : لزيادة فعالية ديمقراطية التعليم إقترحت الإستراتيجية الاجراءات التالية:

أ- توفير الامكانيات (المبانى والتجهيزات المدرسية) : واقترحت الاستراتيجية لحل مشكلة المبانى والتجهيزات ما يلى:

- وضع خريطة لتوزيع ابنية التعليم والتوسع فيها .
- تشجيع الجهود الذاتية فى توفير الامكانيات.
- زيادة الإعتمادات المقررة للتعليم ، وخاصة الاستثمارية.

^١- احمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر .. مرجع سابق صص ٦٥،

^٢- Basic Elements to Reflect on the Quality of Education ... , opcit , P٢٥

^٣- احمد اسماعيل حجى: دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر وخطة إصلاح نظامه ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ ، سلسلة قضايا تربوية ٩ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٢، صص ٢١-٤٧

^٤- المرجع السابق ص ٩٥

- زيادة فاعلية الإدارة التعليمية فى تنفيذ الخطة. والعودة الى نظام مؤسسة الابنية التعليمية.
- تحويل الفترة المسائية الثالثة الى فترة ثانية فى مباني المدارس التى تعمل فترة صباحية فقط ،الى حين استكمال المدارس والفصول.
- تشغيل المدارس فى فترة الصيف لتعويض الطلاب المحرومين من جودة التعليم فى الاحياء والقرى.

ب- إتاحة فرص متساوية لمختلف الجماعات والبيئات للحصول على النوعيات المختلفة من التعليم و خاصة الاهتمام بمدارس الفصل الواحد وتحسين برامج هذه المدارس.

ج- تدبير الفرص المتكافئة خلال العملية التعليمية نفسها لمقابلة الفوارق الاجتماعية بين الطلاب ، وما يترتب على هذه الفوارق من آثار فى تحصيلهم : عن طريق الاخذ بنظام اليوم الكامل مع توفير وجبة غذائية صحية للأطفال الصغار وخاصة غير القادرين منهم.

د- إستيعاب كل الملزمين بمرحلة التعليم الاساسى.

هـ- دعم التعليم غير النظامى.

و -تأكيد ديمقراطية الادارة التعليمية.

ز- إحكام الاشراف على التعليم الخاص والمدارس التجريبية الرسمية.

ح- توفير الرعاية التربوية للطلاب.

ط-تربية المعوقين .

ك- علاج ظاهرة الدروس الخصوصية عن طريق :-

- رفع المستوى المادى للمعلم.
- تجميد المعلمين الذين اعتادوا اعطاء الدروس الخصوصية وعدم ترقيتهم.
- الحد من كثافة الفصول.
- تدريب التلاميذ على التعلم الذاتى.
- استخدام الوسائل التعليمية لاسيما اشرة الفيديو فى المدارس لاعطاء التلاميذ دروس التقوية من خلالها و برامج التلفزيون التعليمية وزيادة الوقت المخصص لها.
- التركيز فى العملية التعليمية على الادوات التى من شأنها ان تنمى القدرة على التفكير باسلوب علمى.

- تقليل درجة اعمال السنة للحيلولة دون استخدامها كوسيلة للضغط غير المشروع على التلاميذ.
- الالتزام بالا يقل العام الدراسى عن ثمانية شهور لتغطية المنهج والاستفادة من المراجعات.
- الالتزام بالكثافة القانونية للفصول والعمل على عدم زيادتها والحد من تعدد الفترات للاستفادة من اليوم المدرسى وزيادة التحصيل.
- الاهتمام بمجموعات التقوية بالمدارس واسناد العمل بها الى اكفا العناصر.

ل - تعديل نظام المسار الخاص بالحلقة الاعدادية: حيث ان مبدأ ديمقراطية التعليم يستلزم تعديل هذا النظام بحيث لايجوز الاخذ به دون العودة الى المسار العادى او التمكن من دخول امتحان نهاية المرحلة الاعدادية.

ثالثا:- واقعية الوسائل بالرغم من طموح الاهداف:

تناولت الخطة كل مشكلات التعليم بوسائل فى متناول النظام وفى نفس الوقت عملت على تعبئة موارد اضافية لتخفيف الضغوط عن الموازنة العامة للتعليم ، فقد اوضحت الاستراتيجية فى البداية انه فى حين" ان تطوير التعليم من حيث الكم والكيف يقتضى مضاعفة الامكانيات المادية للمؤسسات التعليمية فانه لايمكن للدولة مضاعفة التمويل لما يمثله من عبء اقتصادى كبير ،ولهذا فقد الفت الاستراتيجية المسئولية على المجتمع فى تدبير موارد التعليم ومضاعفتها لتحقيق

اكبر قدر من الكفاءة التعليمية" (١).

و حيث ان التكلفة الاستثمارية للمشروعات لن تتحملها خطة الانفاق العام للدولة نظرا للظروف التي تمر بها الدولة في سبيل الاصلاح الاقتصادي وفي ظل عدم ثبات اسعار البترول وانخفاضها وظروف الحرب الدائرة في المنطقة وضرورة الاستعداد والحذر من ذلك ، فقد اقترحت الخطة مصادر تمويل المشاريع وهي:

١- التمويل المحلي المركزي وهو الاستثمارات المتاحة لقطاع التعليم من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وميزانية الدولة.

٢- التمويل المحلي والذاتي وهو يتمثل فيما تقدمه المحليات والهيئات والمنظمات والجمهور سواء تبرعات في شكل نقدي او في شكل عيني لبناء المدارس او التجهيزات اللازمة لبعض المدارس.

٣- انشاء صندوق تمويل الابنية التعليمية : ويسمح انشاء هذا الصندوق بأن يفرض بعض الرسوم على بعض الخدمات لصالح الابنية التعليمية.

٤- التمويل الدولي : ويتمثل في مجموعة الاتفاقيات الخاصة ببعض المعونات والتسهيلات والقروض الميسرة من الهيئات التالية: البنك الدولي للانشاء والتعمير ، برنامج الام المتحدة للتنمية ، الوكالة الامريكية للتنمية الدولية، وكالة التعاون اليابانية، صندوق التنمية الاقريقي ،صناديق التنمية في البلاد العربية، منظمات الامم المتحدة المتخصصة مثل اليونسكو واليونيسيف. (٢)

و ضمنا لزيادة موارد تمويل التعليم اقترحت الاستراتيجية من جهة اخرى العمل على انقاص تكلفة التعليم من خلال الوسائل التالية:

١- الحد من ابقاء تلاميذ المرحلة الابتدائية في ذات الصف عن طريق النقل الالى والاقتصار على اجراء امتحان في الصف الثالث وآخر في نهاية المرحلة الابتدائية

٢- السماح للراسبين في الامتحان الاخير بالانتقال للمرحلة الاعدادية مع توجيههم الى مسار خاص تحكمه مواد عملية داخل هذه المرحلة ويحق للتلميذ ان يؤدي الامتحان العادي في نهاية المرحلة الاعدادية اذا شاء ذلك.

٣- زيادة فعالية تدريب المعلمين لكي يتولوا تعليم الطلاب على نحو يزيد من قدرتهم في التفكير العلمي والابداع والابتكار فهذا الاسلوب يسمح بنجاح الطلاب والحيلولة دون بقائهم للاعادة في ذات الصف. (٣)

الجوانب السالبة التي أثرت على كيف التعليم في الخطة:-

تعرضت هذه الخطة الى نقد لم تواجه اي من الخطط السابقة به حيث إنه كان هناك شعور عام في المجتمع بعدم الرضا عن العملية التعليمية قبل ظهور خطة الاصلاح .

وقد يرجع تصاعد هذا الشعور الاعلان لفترات مختلفة عن برامج لتطوير التعليم ورغم ذلك كانت هناك بعض المشكلات التي تعبر عن فساد بعض أركان العملية التعليمية (الغش الجماعي ، الاعتداء على المعلمين ...)

هذا بالإضافة الى الدروس الخصوصية وارتفاع كثافة الفصول .. وهكذا بدا أن هناك تناقضا بين ما يطرح في برامج التطوير والاصلاح وبين ما ينفذ بالفعل (٤).

وتتمثل أوجه النقد فيما يلي:

١ - مشروع الخطة الخمسية ٨٧-١٩٩٢ مرجع سابق ، صص ١٤٥

٢ - المرجع السابق صص ٨٥-٨٧

٣ - احمد فتحي سرور : استراتيجية تطوير التعليم ، مرجع سابق صص ١٤٥-١٤٩

٤ - امانى قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل والصومال وجيوبوتى .. مرجع سابق ، صص ١١٥، ١١٦

أ- سرية الخطة:

ظلت الخطة أمراً سرياً حيث لم تنتشر ، ولم يتح للكثير ممن يعنيه امر التعليم تناولها ودراستها ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٨٩ ، عندما نشرت الوزارة وثيقة " تطوير التعليم فى مصر سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه - التعليم قبل الجامعى " تناولت محاور الخطة من حيث المضمون الاستراتيجى ، الا ان هناك اختلافا بين المشروعات المدرجة فى الخطة وخطة التنفيذ^(١) . وكان دليلاً على ذلك ان الخطة لم يبين فيها تاريخ الاصدار رغم انه من المتبع فى الخطط السابقة توضيح الشهر والسنة التى صدرت فيها الخطة.

كما ان الاستراتيجية التى اعتمدت عليها الخطة قد نوقشت بعد اعدادها بالفعل فى المؤتمر القومى لتعليم ، وان هذه الاستراتيجية قد كسرت السمة التقليدية المحافظة للسياسة التعليمية التى تميل الى التدرج والهدؤ وعدم التسرع فى مواجهة مشاكل السياسة التعليمية واللجؤ الى طرق غير نمطية لتحقيق اهداف التعليم فى اسرع وقت وذلك بطريقة " الصدمة التى تعقبها الافاقة"^(٢) ، بالاضافة الى ان الخطة لم تتضمن شيئاً عن تقويم الاداء التنفيذى للخطة السابقة ومعنى هذا انها قد اهملت مبدأ ومرحلة اساسية للتخطيط التعليمى واكتفت فقط بتشخيص الوضع التعليمى الراهن.^(٣)

ب- خفض سنوات التعليم الإلزامى:

• وضعت الخطة مشروعاً لتعديل السلم التعليمى، قررت فيه ان هذا المشروع يهدف الى احداث تغيير جذرى فى بنية النظام التعليمى تمكنه من تحقيق النقلة النوعية المطلوبة فى المرحلة القادمة من مراحل اصلاح وتطوير التعليم والرامية الى ربط التعليم بالتنمية وخفض تكلفته ورفع كفاءة مخرجات النظام التعليمى من القوى العاملة القادرة على الانتاج والابداع^(٤) ، وذلك بأختصار سنوات الدراسة من تسع سنوات الى ثمانى فى التعليم الاساسى ، على أن يترتب على ذلك زيادة فعلية فى العدد الكلى لساعات الدراسة بالمرحلة من خلال :

• مد العام الدراسى وزيادته من ٣٢ اسبوعاً الى ٣٨ اسبوعاً.
• مد اليوم الدراسى (الاحذ بنظام اليوم الكامل) بعد التمكن من الغاء الفترات الثانية، والثالثة بعد توفير سدس مجموع الطاقة المكانية للمرحلة الابتدائية واستكمال توسعات المباني المدرجة فى الخطة.

• زيادة زمن الحصص الى المعدل القومى العام فى بعض مدارس الفترة الثالثة^(٥) .
وقد تم اصدار القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ بتعديل بعض احكام قانون التعليم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وعدلت المادة الرابعة على أن تكون مدة الدراسة فى التعليم قبل الجامعى ثمانى سنوات للتعليم الاساسى الإلزامى اعتباراً من العام الدراسى ٨٨ / ١٩٨٩ .

١ - احمد اسماعيل حجى : دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر وخطة إصلاح نظامه، مرجع سابق ، صص ٢٢٢، ٢٢١

٢ - امانى قنديل : تحليل سياسات وادى النيل .. مرجع سابق ، صص ١١٦، ١٢٢

٣ - احمد اسماعيل حجى : دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٠

٤ - وزارة التربية والتعليم : الخطة الخمسية ١٩٨٧-١٩٩٢ ، مرجع سابق ، صص ٨٨-٩٠

٥ - وزارة التربية والتعليم : تطوير التعليم فى مصر: سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه، مرجع سابق،

وتنفيذا لهذا القانون قررت الوزارة:

(١)- البدء فى تنفيذ التعديل على الصفين الرابع والخامس من الحلقة الابتدائية، فيدرس تلاميذ الصف الرابع، مقررات الصف الرابع مع مقررات الصف الخامس بعد تنقيتها من الحشو، ويدرس تلاميذ الصف الخامس مقررات الصف الخامس مع مقررات الصف السادس بعد تنقيتها من الحشو.

(٢)- يؤدى تلاميذ الصف الخامس مع تلاميذ الصف السادس امتحان اتمام الحلقة الابتدائية فى وقت واحد.

(٣)- اعتبار امتحان الحلقة الابتدائية مجرد امتحان للنقل داخل مرحلة التعليم الاساسى وليس للشهادة العامة.

(٤)- يتم تطوير مناهج مرحلة التعليم الاساسى، ويبدأ ذلك بالصف الاول فى العام ١٩٨٩/٨٨.

(٥)- يكون العام الدراسى ٣٨ اسبوعا اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٩/٨٨ ويبدأ تنفيذ ذلك على الصفين الرابع والخامس، ثم يتم التنفيذ تباعا على الصفوف الاخرى (١).

هذا الى جانب تعديل نظام الدراسة بالصفين الرابع والخامس ليتحول نظام العام الدراسى الى نظام الفصلين الدراسيين (٢)

ومن اهم اوجه النقد التى وجهت لتعديل السلم وخفض سنوات الدراسة، أن هذا يعتبر خرقا لحق دستورى اكثر من تغيير نمط بنية التعليم الاساسى او جوهرها (٣).

كما ان هذا القرار كان محده البنك الدولى والضغط الاقتصادية (٤)، وليست كما اشارت الخطة لأسباب تتعلق بالكيف والاستيعاب .

كما ان هذه السياسة تفتقر الى الكثير من الصفات التى ينبغى توفرها فى سياسات التعليم، وانها لم تعتمد على دراسات علمية اجريت فى مصر ولم تراعى الواقع الاجتماعى، وان تخفيض السنوات التى يقضيها الطفل فى المدرسة ليس مجرد تخفيض لاعوام دراسية بقدر ماهو تخفيض لوقت كان مفروضا ان يربى فيه الطفل ويتعلم (٥)

هذا بالاضافة الى الاثار السلبية التى ظهرت بمجرد صدور القانون، مثل مشكلة الفوج المزدوج والتى تجاهلتها الخطة والاستراتيجية والكتب التى صدرت عن الوزارة فى ذلك الوقت سوى اشارة لتبرير التطبيق الفورى للخفض على تلاميذ الصف الرابع والخامس بدلا من الصف الاول " ان تطبيق القانون على الصف الاول لا يحول دون الوصول الى هذه النتيجة -تخريج دفعتين تلتحق بالصف الاول الاعدادى فى عام واحد - وان التطبيق الفورى كان ضرورة اصلاحية عاجلة، ومبادرة بمواجهة المشكلات بدلا من تأخيرها خمس سنوات اخرى" (٦)

^١ المرجع السابق، ص ١٣٢، ١٣٣

^٢ ج.م.ع، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالى: التعليم فى مصر، القاهرة، ١٩٩٠ ص ٣١٢

^٣ - المركز القومى للبحوث التربوية: دراسة حول التعليم الاساسى فى مصر الواقع والمستقبل.. مرجع سابق، ص ٩٣

^٤ - امانى قنديل: تحليل سياسات وادى النيل .. مرجع سابق، ص ١٠٣

^٥ - احمد اسماعيل حجي: تخفيض سنوات التربية والتعليم بالمدرسة الابتدائية -دراسة نقدية للسياسة التعليمية فى مصر فى ضوء الفكر التربوى والخبرات الاجنبية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩. صص ١٤٠-١٤٣، ص ١٤٧

^٦ - احمد فتحى سرور: تطوير التعليم فى مصر .. ط ٢.. مرجع سابق، ص ١٣٢

وغاب عن الوزارة ان تطبيق الخفض على السنة الاولى سوف يتيح للنظام الاستعداد الكافي لهذه الدفعة المزدوجة سواء فى تحضير الفصول او اعداد المدرسين الكافية وإعدادهم لهذه المناهج المعدلة وايضا ايجاد الوسائل المعينة لأطفال الدفعة المزدوجة التى تعوضهم عن التكدس فى الفصول ، مما ادى الى هزة عنيفة فى نظام التعليم كله وليس التعليم الالزامى فقط نتيجة التطبيق الفورى دون تهيئة النظام لهذا التغيير .

ومما سبق يلاحظ انحسار صفة التخطيط كموجه ومطور للعملية التعليمية ، واصبح التخطيط تابعا للسياسات او الاقتصادية فى المقام الاول.

وقد انتهت الاوساط التربوية فى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى -فبراير ١٩٩٣ الى اهمية عدد سنوات الالزام فى تطوير واصلاح التعليم سواء كان ذلك برفع عدد سنوات الالزام الى الخامسة عشرة مراعاة لسن العمل او ان تدخل مرحلة رياض الاطفال السلم التعليمى^(١)، و انتهى المؤتمر الى التوصية بان ' تصبح مرحلة رياض الاطفال بعامها جزءا من التعليم الاساسى الالزامى، واذا حالت الامكانيات دون التنفيذ فيمكن الاقتصار على عام دراسى واحد، مع التخطيط لتوفيره لجميع الاطفال"^(٢).

ج-الاعتماد على الهيئات والخبراء الاجانب فى تقرير مشروعات قومية:

اعتمدت الخطة على دراسات لهيئات اجنبية فى تقرير مشروعات لها اعتبارات قومية مثل تقليل سنوات الالزام ، وعلى خبراء اجانب فى تحديد المناهج .. ، كما تميزت بكثرة المشروعات التى تعتمد على التمويل الاجنبى على سبيل المثال : إنشاء مدرسة المتأخرين دراسيا ، ثلاث مشروعات لاعداد معلم اللغة الانجليزية ،انشاء الجهاز الفنى للتخطيط التربوى ، برنامج الحصر الشامل للمباني التعليمية ، وبرنامج اعداد الخريطة المدرسية ، وبرنامج انشاء المباني التعليمية الجديدة، اعادة تنظيم هيكل الوزارة ،المشروع القومى لاستخدام الحاسب الالى فى الادارة التعليمية^(٣)

ومن الجدير بالذكر ان المجلس القومى للتعليم قد اوصى بضرورة اعادة النظر جذريا فى محتوى التعليم الاساسى "حتى لو اقتضى الامر الاستعانة فى ذلك بالخبرة الاجنبية فى البلاد التى حققت تقدما مثمرا فى هذا التعليم"^(٤) ، ويبدو ان المجلس قد اوصى ياساً بالاستعانة بالخبراء الاجانب عندما تبين له ان التعليم الاساسى الالزامى فى مصر لا يحقق اهدافه وهذا يعنى فقد الثقة فى الخبراء والقائمين على التعليم لتطوير هذا التعليم..

ومن جهة اخرى يجدر الاشارة الى ان تزايد الاعتماد على العالم الخارجى بدأ خلال حقبة السبعينات تطبيقا لسياسة الانفتاح بهدف دعم الاقتصاد والتعجيل بالتنمية^(٥) ولهذا كانت نسبة اسهام الموارد الاجنبية فى استثمارات خطة التنمية الثانية قد وصل الى ٤٣,٩ ٪ من اجمالى استثمارات القطاع العام بالخطة ، منها ٢٥,٢ ٪ من اجمالى استثمارات القطاع العام فى صورة منح ، وقروض ، وتسهيلات

وقد وزعت هذه الموارد الاجنبية على القطاعات المختلفة كما يلى.^(٦):

القطاعات السلعية ٦٧,٩ ٪، الخدمات الانتاجية ١١,٣ ٪، الاسكان ٢,٠ ٪، المرافق العامة ١٥,٩ ٪

^١ مداوات المائدة المستديرة :مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى، مرجع سابق صص ٥٦-٥٩

^٢ المرجع السابق _ص ٨٤

^٣ -احمد اسماعيل حجي :دراسة تقويمية لتخطيط التعليم فى مصر وخطة إصلاح نظامه،مرجع سابق ،صص ١٥٧

- ١٦٢

^٤-تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى .. الدورة الرابعة عشرة ،مرجع سابق صص ٢٥

^٥-الخطة الخمسية الثانية للتنمية ...١٩٩٢/٨٧،مرجع سابق ،ص ٨

^٦ - المرجع السابق ،ص ٣٤١-٣٤٤

الخدمات التعليمية ١ %، الخدمات الصحية ٣ %، خدمات اخرى ٧,٠ %، وكانت الموارد الاجنبية الموجهة للخدمات التعليمية مقسمة الى ٩١,١ % فى صورة منح و معونات ، ٤,٩ % فى صورة قروض ، ٤ % تسهيلات .

وعليه فان تغلغل المشروعات او الخبراء الاجانب فى التعليم كان اتجاها عاما اتخذه الدولة منذ السبعينيات واصبحت هذه المساعدات اضافة ضرورية للموارد الذاتية للدولة، واصبحت الجهة التى تصدر الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هى وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، ولكن هناك ملاحظة تستدعى الانتباه وهى ان خطة التنمية قررت تحديد الاستعانة ببيوت الخبرة الاجنبية فى اضيق نطاق ممكن وفى المجالات التى قد لا تتوفر لها خبرة مصرية كافية!^(١)

ويستخلص مما سبق ان وجود هذه المشروعات والخبراء الاجانب يشير إلى ان الدولة قد فقدت الثقة بالخبراء التربويين فى مصر و فى قدراتهم على إصلاح التعليم الالزامى، والاستعانة بالخبراء الاجانب قد يكون له مخاطرة لاختلاف الايديولوجيات وبالتالي سوف تختلف الوسائل وقد تكون هذه الوسائل بعيدة كل البعد عن الطابع القومى للتعليم فى مصر، او عن الإمكانيات المتوفرة و الظروف المحيطة.

د-خفض نصيب التعليم الأساسى من التمويل و الأقل من معدلات إستيعاب الملزمين: كان من أهم أهداف الخطة هو سد منابع الامية بإستيعاب شبه كامل لجميع الملزمين فى التعليم ومع ذلك تنازلت الخطة عن معدلات الزيادة فى قبول الملزمين للوصول للاستيعاب الكامل والتى كانت تصل الى حوالى ٢ % فى الخطط السابقة واصبح معدل زيادة نسب الاستيعاب فى الخطة ٠,١ % سنويا.

جدول (٢٨)

سياسة الاستيعاب خلال الخطة الخمسية (٨٧-١٩٩٢)^(٢)

| السنة | الملزمين بالالف | المقبولين بالالف | نسب الاستيعاب |
|-------|-----------------|------------------|---------------|
| ٨٧/٨٦ | ١٢٦٧ | ١٢١٦,٤ | ٩٦ |
| ٨٨/٨٧ | ١٣٠٠ | ١٢٤٩ | ٩٦,١ |
| ٨٩/٨٨ | ١٣٣٢ | ١٢٨١ | ٩٦,٢ |
| ٩٠/٨٩ | ١٣٦٤ | ١٣١٣ | ٩٦,٣ |
| ٩١/٩٠ | ١٣٩٦ | ١٣٤٥ | ٩٦,٤ |
| ٩٢/٩١ | ١٤٢٨ | ١٣٧٧ | ٩٦,٤ |

و قد يعنى هذا أن الخطط اصبحت اكثر واقعية بالنسبة لقدرة النظام على الاستيعاب فى ظل نقص الابنية التعليمية وسوء احوالها ونقص المعلمين الكمى والكيفى والكثافات العالية للفصول ، بالإضافة إلى زيادة عدد المقيدىن بسبب انخفاض نسب النجاح عام ٨٨/٨٧ حيث لم تتعد ٧٠ % فى حين انه فى بداية الخطة عام ٨٢/٨٣ وصلت نسبة النجاح الى ٨٨ %، وكان هذا عبئا كبيرا وريثه الخطة الخمسية ٨٧-٩٢ ، كما ان الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد نبهت الى انه يتوقع تزايد حجم السكان فى سن التعليم من سن ٦-٢٤ خلال فترة الخطة بواقع ١٣ % من سنة الاساس ١٩٨٧/٨٦ ، وان هذا سوف يكون عبء على اجهزة التعليم والتدريب خلال الخطة^(٣)

^١ - المرجع السابق، صص ٤٢٥-٤٢٨

^٢ وزارة التربية والتعليم : مشروع الخطة الخمسية لاصلاح نظام التعليم ٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١

^٣ - المرجع السابق ص ٣٠٩

او يعنى ان الخطة قد وجهت جهودها نحو جودة التعليم الالزامى، خاصة وانها قد تنبعت لبعض العوامل التى تؤثر فى الكيف مثل توفير البنى الاساسية للتطوير وحسن اعداد المعلم ومراعاة الفوارق الاجتماعية للطلاب والاهتمام بدور الحضانه كتأهيل للمرحلة الالزامية.. الخ ولكن عند الرجوع الى اولويات تمويل المراحل المختلفة للتعليم كما هو موضح بالجدول التالى:

(جدول ٢٩)

نسب توزيع الاستخدامات الاستثمارية من موازنة التعليم على قطاعات التعليم خلال الفترة من ١٩٩٠-٨٤

| قطاع | ٨٥/٨٤ | ٨٦/٨٥ | ٨٧/٨٦ | ٨٨/٨٧ | ٨٩/٨٨ | ٩٠/٨٩ |
|-----------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| التعليم الابتدائى | ٣٤,١% | ٣٥,٧% | ٣٥,٤% | ٢١,٨% | ٢٢,٥% | ١٧,٥% |
| لتعليم الاعدادى | ٢٥,٤% | ٢٥,١% | ٢٤,٨% | ٢٣,٧% | ٢٦,٤% | ٣٠,٥% |
| لثانوى العام | ٦,٢% | ٥,٩% | ٦% | ٥,٨% | ٥,٢% | ٥,١% |
| التعليم الفنى | ٢٧,١% | ٢٦,٤% | ٢٧,٦% | ٤٤,١% | ٤١,٩% | ٤٠,٩% |
| التربية الخاصة | ٠,٨% | ٠,٨% | ٠,٥% | ٠,٢% | ٠,٧% | ٠,٩% |
| دعم الجهود الذاتية | ١,٠٦% | ٢,٤% | ١,٩% | ١% | ١,٥% | ٠,٩% |
| استكمال اثاث وتجهيزات | ١,٣% | ١,٢% | ١% | ٠,٨% | ٠,٧% | ٣,٥% |

ويلاحظ فى الجدول السابق ان نصيب التعليم الابتدائى من الميزانية العامة للتعليم قد خفض من ٣٥,٤% عام ٨٧/٨٦ الى ٢١,٨% عام ٨٨/٨٧ فى حين ان نصيب التعليم الفنى قد زاد فى نفس السنوات من ٢٧,٦% الى ٤٠,٩% مع ثبات نصيب باقى المراحل تقريبا . تشير هذه الحقائق الى أن الوزارة قد اتجهت باولوياتها للتعليم الفنى كمحاولة للربط بين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة التعليم وكان هذا الاهتمام على حساب التعليم الالزامى بمرحلتيه ولهذا هدفت الخطة الى تقليل نسب الاستيعاب على الرغم من زيادة عدد الملزمين ، وبما ان هذا يعنى مزيدا من الامية فقد كان الخيار الثانى هو تخفيض عدد سنوات الدراسة .

خاصة وان التعليم الاساسي خلال الفترة السابقة لم يحقق الأهداف المرجوة منه نتيجة أن الدولة عجزت عن توفر الظروف الملائمة له ، فبدأت الوزارة فى التراجع عن الصيغة العملية فى التعليم الإلزامى فقللت الاوزان النسبية للتدريبات العملية فى الخطة الدراسية بدء من عام ١٩٨٨ حيث تم انشاء المدارس الاعدادية المهنية بصدور القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ والتي يلتحق بها كل من اتم الحلقة الابتدائية واطهر ميولا مهنية ، وتقدم للتلاميذ فى هذه المدارس مناهج تدريبية عملية تبلغ نسبتها ٥٠% من الخطة الدراسية^(٢).

واصبحت المجالات العملية التكنولوجية تدرس فى الصفين الرابع والخامس فقط بحيث يدرس التلميذ مجالا عمليا واحدا فى كل من الصفين ، وانشاء كتب جديد للاقتصاد المنزلى لضم التدريبات العملية للاقتصاد المنزلى عام ١٩٨٨^(٣) ثم وضعت فى الخطة الدراسية ٩٤/٩٣ كمادة منفصلة مرة اخرى^(٤).

وقد ظهرت أزمة الاختيارات والاوليات فى التعليم الالزامى فى هذه الخطة بشكل واضح فوضحت أزمة الاولويات بينه وبين التعليم الفنى، والاختيار بين الاستيعاب وخفض سنوات الالزام.

١- وزارة التربية والتعليم ، الادارة العامة للخطة والمتابعة (بيانات مجمعة) .

٢ المركز القومى للبحوث التربوية: تطوير التعليم ١٩٩٠-١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ٩٧

٣_المرجع السابق ص ٦٩

٤ يرجى الرجوع للجدول الحاص بالاهمية النسبية للمواد الدراسية فى التعليم الاساسي جدول (٢٤)

وبعد تعديل سلم التعليم الالزامى فاخرت الوزارة بأن نسب إستيعاب الملزمين قد وصلت في عام ٩٠/٨٩ الى ٩٧,١ %^(١).

و لكن كثافات الفصول لم تخفض كما كان مفروضاً فقد اصبح متوسط الكثافات في الجمهورية ٤٥ عام ٨٩/٨٨ ، ٤٣ في ٩٠/٨٩ ، ٤٤ عام ٩١/٩٠ ، كما ان الكثافات في المحافظات ذات الكثافة العالية لم يطرأ عليها تغير ملحوظ في كثافة الفصل ففي مدارس القاهرة كانت كثافة الفصل ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٧ في السنوات السابق ذكرها. اما الاسكندرية فقد وصلت الكثافة الفصول الى ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ على التوالي كما تناقصت المدارس التي تطبق نظام اليوم الكامل^(٢)

جدول (٣٠)

بيان بكثافة الفصول والفترات بالتعليم الابتدائي خلال سنوات الخطة ٨٨-١٩٩٣^(٣)

| البيان | ٨٨/٨٩ | ٨٩/٩٠ | ٩٠/٩١ | ٩١/٩٢ | ٩٢/٩٣ |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| كثافة الفصل | ٤٥ | ٤٣ | ٤٤ | ٤٣ | ٤٤ |
| مجموع المدارس | ١٤٥٧٤ | ١٤٧٦٧ | ١٥٠٨٢ | ١٥٣٦١ | ١٥٦٤٧ |
| مدارس اليوم الكامل | ٤٥٧٦ | ٤٦٦٠ | ٤٦٦٩ | ٥٠٠٧ | ٤٢٣٣ |
| مدارس فترة واحدة | ١٢٥٣ | ١٥٤٣ | ١٩٧٧ | ٤٩٩١ | ٥٣٣٦ |
| مدارس فترتين | ١٤٤٠ | ١٢٥٦ | ١٠٨٢ | ١٢١٠ | ١١٤٥ |
| مدارس ثلاث فترات | ٢ | | ٦ | ٣ | ٨ |

وكان توزيع الطلبة على المدارس حسب الفترات الدراسية في المرحلة الابتدائية عام ٩٠/٩١ كما يلي : ٢٦,٤ % يوم كامل - ٤٢,٣ % صباحي -- ٣١,٣ % مسائي.

: ٩٢/١٩٩٣ ٢٢,٧ % يوم كامل - ٤٣ % صباحي - ٣٤,٤ % مسائي.

على الرغم من أن معدلات زيادة الفصول والمدارس كانت اكبر من معدلات زيادة المقيدن والمستجدين التي انخفضت بدرجة كبيرة في السنوات الأولى من الخطة كما هو موضح بالجدول لتالي

جدول (٣١)

معدلات الزيادة في التلاميذ والمدارس والفصول والمعلمين ونسب النجاح والانسحاب.

| مخرج | مقيد | مستجد | مدارس | فصول | معلم | نجاح | فاقد | مخرج |
|-------|-------|-------|-------|------|------|------|------|------|
| ٨٨-٨٧ | ٤,٣ | ١,٩- | ٣,٧ | ٤,٦ | ١١ | ٧٠ | ١٧,٥ | ٨٢,٥ |
| ٨٩-٨٨ | ٤,٩ | ٣ | ٣,٤ | ٤,١ | ٦ | ٨٩,٣ | ٢٠ | ٨٠ |
| ٩٠-٨٩ | ١١,٥- | ٣,٤ | ١,٣ | ٨,٤- | ٥ | ٧٢,٦ | ١٧ | ٨٣ |
| ٩١-٩٠ | ٤ | ٦,٤ | ٢,١ | ٣ | ٣- | ٧٨,٣ | ١٢ | ٨٨ |
| ٩٢-٩١ | ٢,٢ | ٧ | ١,٨ | ٢,٨ | ٧,٦ | ٨٠,٤ | ١٥ | ٨٥ |

^١ - ج.م.ع ، المركز القومي للبحوث التربوية : تطور التعليم في جمهورية مصر العربية ٨٨-١٩٩٠، القاهرة ١٩٩٠، ص ٥

^٢ - ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم ، الادارة المركزية للتخطيط التربوي والمعلومات : احصائيات التعليم ١٩٩١ - ١٩٩٣ ، القاهرة ، يونية ١٩٩٣ ، ص ٢٣

^٣ - وزارة التربية والتعليم ، الادارة المركزية للتخطيط التربوي والمعلومات : احصائيات التعليم قبل الجامعي (بيانات مجمعة)

وهذه البيانات عن التعليم الابتدائي خلال الخطة تؤكد ان تعديل السلم التعليمي للتعليم الاساسى بغرض التطوير والاصلاح كان تعديلا مؤقتا وليس جذريا كما ان الاجراءات التى كان من المفروض تطبيقها لتوفير ظروف افضل للتعليم. لم تنفذ بالصورة المرجوة فائز ذلك على جودة التعليم.

ومما سبق يتضح ان الدولة بدأت عهد التخطيط طويل المدى منذ عام ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٢، وقد صدرت خطتان خمسيان للتعليم فى اطار خطة التنمية طويلة المدى حيث ان الدولة كانت "تشهد مزيدا من الاصلاح والتطوير لسياسة التعليم فى اطار استراتيجية شاملة للانماء يشارك فيها التعليم مشاركة فعالة فى خلق الظروف المثلى للقيام بعملية التنمية"^(١)

وقد تميزت الخطتان بتحديد اهداف التعليم ومشكلاته ، كما تميزت بترجمه هذه الأهداف الى برامج واستراتيجيات قابلة للتحقيق ، بالإضافة الى الاهتمام بعناصر العملية التعليمية فى اطار برامج ومحاور محددة ، فى حين ان الخطط السابقة التى كانت تتناول كل عنصر من عناصر العملية التعليمية بطريقة جزئية بمعزل عن عن باقى العناصر مما ادى الى عدم تحقيق فاعلية برامج الاصلاحات والتجديدات بالقدر المطلوب^(٢)

وقد تعرضت الخطتان لضغوط خارجية ، وفى الخطة الاولى تم مد سنوات الالزام وتطبيق صيغة التعليم الاساسى بعد صدور قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ دون استعداد كافي ، اما الخطة الثانية فقد واجهت عبء الزيادة السكانية وفى المقابل طموح استراتيجية تطوير التعليم .

ومن جهة أخرى عجز الاعتمادات الحكومية فى موازنة الدولة وقصورها عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لتأدية الخدمة التعليمية اللازمة ، كما أن الدولة قد أعطت أولوياتها للتعليم العالى والفنى بعكس التعليم العام قبل الجامعى والميل للإنفاق على التعليم العالى والأزهري يزداد فى الوقت الذى يتناقص فيه الميل للإنفاق على التعليم قبل الجامعى بمعدل خمسة أضعاف الزيادة^(٣)

مما أدى إلى:

- عدم كفاية المباني المدرسية وعدم صلاحية الكثير منها .
- هبوط تكلفة الطالب فى مصر بالنسبة للدول الأخرى .
- عجز المدارس عن توفير كثير من الأنشطة الأساسية فى التعليم .
- هبوط مستوى التعليم .بسبب ازدحام حجرات الدراسة وتعدد الفترات المسائية وقصر العام الدراسى واليوم المدرسي ونقص الأجهزة وأدوات التعليم .والعجز فى هيئات التدريس^(٤).
- الأمر الذى أدى الى خفض سنوات التعليم الالزامى ، مما عرضها للنقد وطمس الجهود التى بذلت خلال تلك الفترة.

^١ -ج.م.ع ، وزارة التربية والتعليم : الخطة الخمسية من عام ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، مرجع سابق ، ص٦

^٢ - احمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم .. ، مرجع سابق ، ص ٢٤

^٣ مشروع المعونة الفنية للتعليم الاساسى : تقرير إذن العمل رقم (٣) :اقتصاديات التعليم الاساسى ، مرجع سابق ،

ج.م.ع ، المركز القومى للبحوث التربوية ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى : تكلفة التلميذ فى مدارس التعليم الاساسى دراسة احصائية / سمير لويس سعد ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ١٢٤ ص+ ملاحق . صص ١٠٦ .

^٤ المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى . مرجع سابق ، ١٤٥ ، صص ١٤٣ ١٤٤

وهذه البيانات عن التعليم الابتدائي خلال الخطة تؤكد ان تعديل السلم التعليمي للتعليم الاساسي بغرض التطوير والاصلاح كان تعديلا مؤقتا وليس جذريا كما ان الاجراءات التي كان من المفروض تطبيقها لتوفير ظروف افضل للتعليم. لم تنفذ بالصورة المرجوة فإثر ذلك على جودة التعليم.

ومما سبق يتضح ان الدولة بدأت عهد التخطيط طويل المدى منذ عام ١٩٨٢ حتى ٢٠٠٢، وقد صدرت خطتان خمسينان للتعليم في اطار خطة التنمية طويلة المدى حيث ان الدولة كانت " تتشد مزيدا من الاصلاح والتطوير لسياسة التعليم في اطار استراتيجية شاملة للانماء يشارك فيها التعليم مشاركة فعالة في خلق الظروف المثلى للقيام بعملية التنمية^(١) "

وقد تميزت الخطتان بتحديد اهداف التعليم ومشكلاته ، كما تميزت بترجمه هذه الاهداف الى برامج واستراتيجيات قابلة للتحقيق ، بالاضافة الى الاهتمام بعناصر العملية التعليمية في اطار برامج ومحاور محددة ، في حين ان الخطط السابقة التي كانت تتناول كل عنصر من عناصر العملية التعليمية بطريقة جزئية بمعزل عن عن باقي العناصر مما ادى الى عدم تحقيق فاعلية برامج الاصلاحات والتجديدات بالقدر المطلوب^(٢)

وقد تعرضت الخطتان لضغوط خارجية ، ففي الخطة الاولى تم مد سنوات الالزام وتطبيق صيغة التعليم الاساسي بعد صدور قانون ١٣٩ لعام ١٩٨١ دون استعداد كافي ، اما الخطة الثانية فقد واجهت عبء الزيادة السكانية وفي المقابل طموح استراتيجية تطوير التعليم .

ومن جهة أخرى عجز الاعتمادات الحكومية في موازنة الدولة وقصورها عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لتأدية الخدمة التعليمية اللازمة ، كما أن الدولة قد أعطت أولوياتها للتعليم العالي والفنى بعكس التعليم العام قبل الجامعي والميل للإنفاق على التعليم العالي والأزهري يزداد في الوقت الذي يتناقص فيه الميل للإنفاق على التعليم قبل الجامعي بمعدل خمسة أضعاف الزيادة^(٣)

مما أدى إلى:

- عدم كفاية المباني المدرسية وعدم صلاحية الكثير منها .
- هبوط تكلفة الطالب في مصر بالنسبة للدول الأخرى .
- عجز المدارس عن توفير كثير من الأنشطة الأساسية في التعليم .
- هبوط مستوى التعليم .بسبب ازدياد حركات الدراسة وتعدد الفترات المسائية وقصر العام الدراسي واليوم المدرسي ونقص الأجهزة وأدوات التعليم .والعجز في هيئات التدريس^(٤)
- الأمر الذي أدى الى خفض سنوات التعليم الالزامي ، مما عرضها للنقد وطمس الجهود التي بذلت خلال تلك الفترة.

^١ -ج.م.ع ،وزارة التربية والتعليم : الخطة الخمسية من عام ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦، مرجع سابق ،ص٦

^٢ -احمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم .. ،مرجع سابق ، ص٢٤

^٣ مشروع المعونة الفنية للتعليم الاساسي : تقرير إذن العمل رقم (٣) :اقتصاديات التعليم الاساسي ، مرجع سابق ، ص٦١

ج.م.ع ، المركز القومي للبحوث التربوية ، الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى : تكلفة التلميذ في مدارس التعليم الاساسي دراسة احصائية / سمير لويس سعد ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ١٢٤ ص+ ملاحق . صص ١٠٦ .

^٤ المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمى، مرجع سابق، د١٤٤ ، صص ١٤٣ ١٤٤

وبعد جهود أكثر من اربعين عاما من التخطيط لم ينل التعليم الإلزامى رضا الشعب او القيادات ، وقد عبر عن ذلك رئيس الجمهورية فى أوائل التسعينات بقوله "مازال يعاني من غلبه الكم على الكيف ، ومن عجز فادح من مواجهه متطلبات عصر جديد ، أخص خصائصه ثورة المعلومات ... ، فضلا عن قصور فى اعداد اجيال جديدة أكثر قدرة على مواجهه تحديات الحياة العملية : تحسن إستيعاب علوم المستقبل ، تعرف كيف تفرق باستخدام قدرات العقل البشرى وبين دعاوى الزيف والحقيقة" (١)

كما عبر عنه بانه "على الرغم من كل الجهود المبذولة فى ميدان الاستثمار البشرى والانفاق على التعليم والتدريب من أجل رفع مستوى الاداء القومى العام ، الا ان النتائج اليوم اقل بكثير مما توقعنا ولا تصل الى درجة طموحاتنا .. ، ويكفى ان نتذكر ان نسبة الامية فى مصر لاتزال فوق الخمسين بالمائة ، كما ان الاحصائيات تؤكد ان أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ طفل فى سن الازلام لايزالون خارج المدرسة ولم يلتحقوا بقطار التعليم فى اول مراحلهم .. ، الى جانب تسرب نسبة كبيرة من تلاميذ المرحلة الهامة من التعليم الاساسى خصوصا فى المناطق الريفية ، وربما لانهم يشعرون احيانا من خلال تجربتهم المحدودة ان التعليم الابتدائى الذى يتلقونه لا يتواءم مع اسلوب حياتهم" (٢)

وفى عام ١٩٩٢/٩١ وضع برنامج يستهدف الإصلاح الشامل للتعليم فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ وكانت أهم الاسس التى قام عليها هذا البرنامج :

التعليم قضية امن قومى لمصر - التعليم استثمار - تكافؤ الفرص التعليمية - ديمقراطية صنع السياسة التعليمية - عدم تحميل الاسرة المصرية اعباء اضافية .

وكانت أهم الوسائل التى اقراها البرنامج هى :

تحسين اوضاع المعلمين ، تحقيق الانسيابية بين انواع التعليم المختلفة فى ظل مفهوم التعليم المستمر ، تطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والاساليب الاتصالية الحديثة ، وضع خطة لبناء وإصلاح وترميم المدارس ، دعم الأنشطة التربوية ، رعاية التلاميذ ذوى الاحتياجات الخاصة والاكتشاف المبكر للموهوبين ، تشجيع دور القطاع الخاص ، الاهتمام بمحو الامية وتعليم الكبار . (٣)

وقد حاول البرنامج أن تكون خطوات الإصلاح متوازية ، فكان الارتفاع بنسب الاستيعاب يتواءم مع التوسع فى فرص الالتحاق بالتعليم العالى والجامعى ومراجعة المناهج وتحديثها يتزام مع العناية بالأنشطة التربوية وتوفير سبل الرعاية الصحية والاجتماعية للتلاميذ ، وتحديث تكنولوجيا التعليم مواز للنهوض بالمستوى العلمى والاداء المهنى للمعلم ، والحملة القومية لمحو الامية تتزامن مع جهود مكثفة لتوفير الخدمات التعليمية لبناء المناطق النائية والمحرومة .

١- الجمعية المصرية للتنمية والطفولة: مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى - الجزء الاول ، مرجع سابق ص ٣

٢- الكلمة الافتتاحية للمؤتمر: (كلمة السيدة سوزان مبارك) ، مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى ، مرجع سابق ، ص ٦

٣- المركز القومى للبحوث التربوية تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ١٩٩٤-١٩٩٦ ، القاهرة